تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي

دراسة ميدانية تعكس دور وزارة التنمية المحلية فى تنمية التكنولوجيا المالية فى المشروعات المتوسطة والصغيرة

إعداد

د/احمد سليمان السعيد سليمان
مدرس اداره اعمال بمعهد رايه العالي للاداره والتجاره الخارجيه بدمياط الجديده

أ.د.مصطفى أحمد حامد رضوان
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة؛ استشارى الدراسات التنموية ودراسات الجدوى

مجلة رؤى محلية التابعة لمركز التنمية المحلية

وزارة التنمية المحلية ج.م.ع

المجلد (١) ـ العدد (١) ـ أغسطس ٢٠٢٥

المستخلص

في ظل التطورات المتسارعة في المجال الرقمي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، تبرز أهمية التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي كأدوات أساسية لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي الرقمي، مع دراسة الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي في هذه العلاقة. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من ٣٨٧ من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الإسماعيلية، والذين استفادوا من برامج الدعم المالي والفني التي تشرف عليها **وزارة التنمية المحلية**، والتي تضطلع بدور محوري في تمكين هذه المشروعات من خلال التنسيق مع البنوك، وجهاز تنمية المشروعات، والجمعيات الأهلية، لتوفير التمويل والتدريب والدعم الفني.

اعتمدت الدراسة على استبيان موجه لقياس تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية (الإقراض التكنولوجي، المدفوعات الإلكترونية، الاستثمار والادخار التكنولوجي، التمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) على أبعاد الشمول المالي الرقمي (الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، استخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية)، مع تحليل دور حواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط.

وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط طردي معنوي بين أبعاد التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي الرقمي، مع وجود تأثير غير مباشر معنوي لحواجز الاستبعاد المالي في هذه العلاقة. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتبسيط الإجراءات المالية، وتقديم برامج تدريبية لرفع وعي أصحاب المشروعات حول التكنولوجيا المالية، بما يسهم في تحسين الشمول المالي الرقمي وتقليل حواجز الاستبعاد المالي، وتفعيل دور وزارة التنمية المحلية كشريك رئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي الرقمي، حواجز الاستبعاد المالي ؛ وزارة التنمية المحلية .

Abstract:

In light of the rapid advancements in the digital field and the shift towards a digital economy, the significance of financial technology (FinTech) and digital financial inclusion has emerged as fundamental tools for supporting small and medium-sized enterprises (SMEs). This study aims to explore the impact of FinTech on enhancing digital financial inclusion, while examining the mediating role of financial exclusion barriers in this relationship. The study was conducted on a simple random sample of 387 SME owners in Ismailia Governorate, who have benefited from financial and technical support programs overseen by the Ministry of Local Development. The Ministry plays a pivotal role in empowering these enterprises through coordinated efforts with banks, the Micro, Small, and Medium Enterprise Development Agency (MSMEDA), and local NGOs to provide funding, training, and technical assistance.

The study relied on a structured questionnaire to measure the impact of FinTech dimensions (technological lending, electronic payments, technological investment and saving, technological financing, and technological financial supervision) on the dimensions of digital financial inclusion (access to, usage of, and quality of digital financial services), while analyzing the mediating role of financial exclusion barriers.

The findings revealed a significant positive correlation between FinTech dimensions and digital financial inclusion dimensions, along with a significant indirect effect of financial exclusion barriers within this relationship. Based on these findings, the study recommends strengthening digital infrastructure, simplifying financial procedures, and

offering training programs to raise awareness among SME owners regarding FinTech. These steps aim to improve digital financial inclusion, reduce financial exclusion barriers, and further activate the role of the Ministry of Local Development as a key partner in advancing sustainable economic development through supporting SMEs.

Keywords: Financial Technology, Digital Financial Inclusion, Financial Exclusion Barriers. Ministry of Local Development

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم حاليًا، اكتسبت التكنولوجيا المالية أهمية متزايدة نظرًا لما أفرزته من ابتكارات وحلول رقمية غيّرت من طبيعة الخدمات المالية وآليات تقديمها، خاصة داخل القطاع المصرفي. وقد أصبحت التكنولوجيا المالية أداة حيوية تعتمد عليها المؤسسات المالية الحديثة لتعزيز كفاءتها وتقليل المخاطر، إلى جانب دورها في تطوير نماذج تمويل جديدة عبر الشركات الناشئة، والتي تمثل تحديًا للبنوك التقليدية من جهة، ومنافسًا قويًا يهدد حصتها السوقية من جهة أخرى، إذا لم تواكب هذه البنوك سرعة التقدم التكنولوجي. وتكمن أهمية هذه التحولات في قدرتها على خدمة العملاء من خلال أدوات مبتكرة تعود بالنفع على كل من المستثمرين والمستفيدين، مما يساهم في تسريع وتيرة التنمية العالمية.

وفي هذا السياق، برز موضوع الاستبعاد المالي كقضية سياسية لأول مرة في التسعينيات، حيث قامت حكومة حزب العمال في المملكة المتحدة بإنشاء وحدة الاستبعاد الاجتماعي عام ١٩٩٧، بالتعاون مع هيئة الخدمات المالية وبنك إنجلترا، بهدف مراجعة السياسات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة كوسيلة لمواجهة ظاهرة التهميش المالي. وقد أصبح الاستبعاد المالي منذ ذلك الحين محورًا لاهتمام الباحثين وصناع القرار، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بمظاهر الفقر والهشاشة الاجتماعية، حيث يشير إلى عدم قدرة بعض فئات المجتمع على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة أو استخدامها، خاصة في ظل اتساع الفجوة بسبب ارتفاع معدلات الفقر وعدم استقرار الدخول، وهو ما فاقمته تداعيات الأزمات الصحية العالمية الأخيرة.

في المقابل، يُعد الشمول المالي الرقمي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لما يوفره من فرص لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن دوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية. وقد أدرك صانعو السياسات أهمية هذا التوجه، ما جعل تعزيز الشمول المالي الرقمي هدفًا استراتيجيًا للعديد من الدول.

وفي هذا الإطار، برز دور وزارة التنمية المحلية في مصر كأحد المحركات الرئيسة لهذا التحول، حيث تبنّت الوزارة نهجًا واضحًا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق النمو الشامل والمستدام. وقد عملت الوزارة، في إطار رؤية الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي، على تطوير آليات للدعم المالي والفني الموجه لهذه المشروعات، من خلال بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات التمويلية المحلية، مثل البنوك، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والجمعيات الأهلية. ويأتي ذلك إيمانًا منها بأن تمكين الفئات المهمّشة اقتصاديًا ودمجها ضمن النظام المالي الرسمي يُسهم بصورة فعالة في دفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

أولًا: مصطلحات البحث

١- المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية:

أ- تعريف التكنولوجيا المالية:

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسن نوعية الخدمات التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أرخص وأدق وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة.**(Xiaetal.,2023)**

كما عرفها علي أنها رصيد المعرفة الذي يتسم بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية أو تأمينية جديدة ومحسنة.(Jalaetal.,2023)

ويري الباحث أنها أي تكنولوجيا أو ا بتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق و المؤسسات المالية.

ب- أبعاد التكنولوجيا المالية:

وفى ضوء الدراسات السابقة فإن التكنولوجيا المالية تتضمن مجموعة من الأبعاد الأساسية اتفقت معظم الدراسات السابقة عليها ويلاحظ أنه يوجد اتفاق بين الباحثين على أبعاد التكنولوجيا وسوف يعتمد الباحث على مقياس (عزيز و على ، ٢٠٢٣) والتى اتفقت معه اكثر الدراسات ومنها(عبد السلام وأخرون ، ٢٠٢٤ ؛ درويش ، ٢٠٢٤ ، كردوسى ، ٢٠٢٤ ؛) ويمكن ايضاحها من خلال الاتي :

١- الإقراض التكنولوجي

الإقراض التكنولوجي هو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتقييم الجدارة الائتمانية وتوفير قروض للأفراد والشركات بشكل سريع وآمن عبر المنصات الرقمية، مما يُسهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة فرص الحصول على التمويل (عبد السلام وآخرون، ٢٠٢٤).

كما يشير الإقراض التكنولوجي إلى التطبيقات الرقمية التي تسهّل عملية الإقراض من خلال تقديم قروض فورية بدون الحاجة إلى التفاعلات التقليدية مع البنوك، باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات الإنترنت، كما هو الحال في تجارب البنوك الإسلامية في فلسطين (درويش، ٢٠٢٤).

٢- المدفوعات التكنولوجية

المدفوعات التكنولوجية هي أنظمة إلكترونية تُستخدم لإجراء معاملات مالية بشكل فوري وآمن باستخدام المحافظ الرقمية أو تطبيقات الدفع عبر الإنترنت، والتي تُعد من أهم أدوات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي (كردوسي، ٢٠٢٤).

و تشير المدفوعات التكنولوجية إلى الأدوات والخدمات التي تمكن الأفراد والشركات من تحويل الأموال ودفع الفواتير إلكترونيًا عبر الهواتف الذكية أو الحواسيب دون الحاجة إلى النقد أو المعاملات الورقية (عبد السلام وآخرون، ٢٠٢٤).

٣- الاستثمار والادخار التكنولوجي

الاستثمار والادخار التكنولوجي يشير إلى استخدام المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف لإدارة الاستثمارات الشخصية والادخار، بما في ذلك تقديم التوصيات بناءً على البيانات وتحليل السوق (درويش، ٢٠٢٤).

كما يشمل الاستثمار والادخار التكنولوجي الأدوات الرقمية التي تساعد الأفراد على استثمار أموالهم وتحقيق أهداف الادخار عبر منصات متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات المالية (عبد السلام وآخرون، ٢٠٢٤).

٤- التمويل التكنولوجي

التمويل التكنولوجي هو توفير حلول تمويلية مبتكرة للشركات والأفراد من خلال منصات تعتمد على التكنولوجيا لتقديم خيارات مرنة ومخصصة، مما يعزز الشمول المالي في البنوك الإسلامية (درويش، ٢٠٢٤).

كما يشير التمويل التكنولوجي إلى استخدام التكنولوجيا في تصميم وإدارة المنتجات المالية مثل التمويل الجماعي والتمويل الصغير بأساليب أكثر كفاءة وشفافية (كردوسي، ٢٠٢٤).

٥- الرقابة المالية التكنولوجية

الرقابة المالية التكنولوجية هي توظيف التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل وتتبع العمليات المالية وضمان الامتثال للوائح التنظيمية، مما يعزز دور البنوك في تحقيق الشمول المالي (عبد السلام وآخرون، ٢٠٢٤).

و تشير الرقابة المالية التكنولوجية إلى استخدام منصات وأنظمة رقمية لرصد العمليات المالية وكشف التلاعب والاحتيال وتحقيق الشفافية في النظام المالي (كردوسي، ٢٠٢٤).

٢- المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي

أ- تعريف حواجز الاستبعاد المالي

هي العوامل التي تمنع الأفراد أو المؤسسات من الوصول إلى استخدام الخدمات المالية الرسمية بشكل فعّال. هذه الحواجز تُسهم في تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وتحد من تحقيق الشمول المالي.(Mahadeva,2024)

هي العوامل الهيكلية أو السلوكية التي تعيق الأفراد، خاصة من الفئات المحرومة أو ذوي الدخل المحدود، من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، القروض، التأمين، والمدفوعات الرقمية. هذه الحواجز قد تكون ناجمة عن نقص الموارد، التكاليف المرتفعة، ضعف البنية التحتية، أو نقص الوعي المالي.(Alonsoetal.,2024)

ويري الباحث أن حواجز الاستبعاد المالي هي أي عوامل تمنع الأفراد أو الشركات من الدخول أو البقاء ضمن النظام المالي الرسمي، مما يؤدي إلى تقييد مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ب- أبعاد حواجز الاستبعاد المالي:

تطرقت العديد من الدراسات إلى توضيح الأبعاد الخاصة لحواجز الاستبعاد المالي ، حيث أشارت دراسة (الحماصى ، ٢٠٢٢) لأبعاد حواجز الاستبعاد المالي (حواجز جغرافية، الحواجز الاجرائية ، حواجز التسويق، الحواجز الثقافية، الحواجز النفسية ، حواجز التكلفة)، بصفتها أكثر ملائمة للبحث الحالى وهم كما يلي:

١- الحواجز الجغرافية:

الناشئة عن انخفاض كثافة البنوك وفروعها وماكينات الصراف الآلي، ومحدودية بدائل الوصول المالي، وهو ما يعوق الأفراد عن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية في المناطق الريفية والثانية والمهمشة التي تعاني من تدهور البنية التحتية، مما قد يعرض الأفراد للمخاطر الأمنية وتحمل تكاليف الانتقالات لبعد المسافة بينهم وبين أقرب فرع بنك أو لاغلاق أقرب فرع بنك منهم.

٢ - الحواجز الاجرائية:

الناشئة عن عدم توفر الحد الأدنى من الرصيد في الحساب أو عدم توفر الضمانات الكافية أو الضامن أو الوثائق والمستندات الضرورية لذلك أو شروط الحصول على الخدمات المالية، خاصة في ظل زيادة الأنظمة الحكومية التي تكافح تمويل الارهاب والأنشطة الاجرامية والأعمال غير المشروعة وغسيل الأموال وازدادت معها الحاجة إلى زيادة مستوى التدقيق الوثائقي.

٣- حواجز التسويق:

بسبب استهداف النظام المالي الرسمي أو المؤسسات المالية فئات بعينها تسوق وتقدم لها الخدمات والمنتجات المالية دون غيرها، اضافة إلى عدم تقديم المعلومات الواضحة الكافية الضرورية عن الخدمات والمنتجات المالية وما ينظم تقديمها من تشريعات وقوانين.

٤ - الحواجز الثقافية

الناتجة عن انتشار الأمية بشكل عام والأمية المالية والتكنولوجية بشكل خاص وتدني مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد بشأن المنتجات والخدمات المالية الرسمية واليات أسواق المال مما يعيقهم عن الوصول والاستخدام المالي لتحقيق الاستقلال المالي للأفراد.

٥ - الحواجز النفسية:

وينتج عنها الاستبعاد الذاتي للأفراد بسبب اختلاف اللغة أو التمييز العنصري ضد بعض الفئات وفقا للنوع أو الأصل العرقي أو لاعتقاد الأفراد أن الخدمات والمنتجات المالية المقدمة تتعارض مع معتقداتهم الدينية أو بسبب التشكك والتخوف وعدم الثقة في النظام المالي الرسمي ومؤسساته أو الخوف من الفشل ومن المخاطر المصاحبة للاستخدام المالي أو بسبب عدم ملاءمة خصائص بعض الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات الأفراد أو لعدم ملاءمة وقت تقديمها أو للاعتقاد السائد لدى بعض الفئات بأن الخدمات المالية خاصة المصرفية للأثرياء فقط مع ترك قاعدة الهرم بلا خدمات أو لعدم توفر موارد مالية ودخول مستقبلية تقديرية كافية للأفراد.

٦- حواجز التكلفة

تتعلق بارتفاع تكاليف الوصول والاستخدام المالي مثل أسعار الخدمات والمنتجات المالية ذاتها أو الرسوم المطلوبة مقابل الحصول عليها، اضافة إلى تكاليف الانتقال إلى مكان تقديم الخدمات المالية.

٣- المتغير التابع: الشمول المالي الرقمي:

أ- تعريف الشمول المالي الرقمي

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم .(Ozil,2022)

ويري (Ahmad et al.,2021) أنه الاعتماد على استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلي الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.

ويري الباحث الشمول المالي الرقمي بأنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، ويتم تحقيقه من خلال توفر خدمة إنترنت موثوقة وبأسعار معقولة، و أجهزة مزودة بخدمة الإنترنت تلبي احتياجات المستخدم.

ب- أبعاد الشمول المالي الرقمي

هناك اتفاق بين الباحثين (كحلة ،٢٠٢٤؛سايغى ، ٢٠٢٣؛البدوي, ٢٠١٩؛عوض ، ٢٠٢١؛ نعمه ومطر ،٢٠١٨)، (Ahmad et al.,2021;Ozil,2022; Alshurafa,2019) حول تحديد أبعاد الشمول المالي الرقمي في الابعاد التاليه ويمكن تعريفهم كالتالي :

١- الوصول إلى الخدمات المالية

وتعني قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية المتاحة من قبل المؤسسات المالية الرسمية بتحديد مستويات الوصول، وكذا العوائق الموجودة أو المحتملة للوصول إلى الخدمات المالية مثل توزيع نقاط الخدمات المالية كفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، بالإمكان الحصول على المعلومات من المؤسسات المالية؛ حيث أن مؤشرات قياس هذا البعد هي كالتالي: (Gallego-Losadaetal.,2023)

. عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطني.

. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كلم مربع.

. مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

حسابات النقود الإلكترونية.

النسبة المئوية.

٢- استخدام الخدمات المالية:

تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، فلتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يجب معرفة مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة،(Hashemizadehetal.,2023) ولقياس هذا البعد نستخدم المؤشرات التالية:

نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة أو حساب ائتمان منتظم

عدد حملة بوليصة التأمين لكل ١٠٠٠ من البالغين.

عدد معاملات التجزئة غير النقدية، أو الدفع عبر الهاتف للفرد الواحد.

. نسبة الشركات الصغيرة، أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية، أو لديها قروض قائمة.

٣- جودة الخدمات المالية:

رغم صعوبة قياس جودة الخدمات المالية بفعل وجود الكثير من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية، وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة.(Kawamura et al., 2021)

القدرة على تحمل التكاليف أي تكلفة الاحتفاظ بحساب بنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض متوسط التكلفة الشهري، متوسط الرسوم السنوية - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان).

الشفافية تتعلق بمدى تلقي العملاء المعلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية والتي ساعدتهم في اتخاذ القرار الأنسب فيما يخص استخدام الخدمة المالية.

الراحة والسهولة يمكن قياسها بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.

حماية المستهلك القوانين والأنظمة التي تحمي حقوق المستهلك وتمنع الشركات من الحصول على المزايا غير العادلة عن طريق الاحتيال.

ثانياً: الدراسات السابقة

١- الدراسات التي تناولت المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية)

هدفت دراسة Ravikumar (2019) إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية (Fintech) والتمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي الرقمي في الهند، من خلال تحليل المصادر المتوفرة مثل البنك الدولي، بنك الاحتياطي الهندي، مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية، ومنظمات الأمم المتحدة. أشارت الدراسة إلى أن الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي، البيانات الضخمة، والتكنولوجيا القائمة على البلوكتشين ساهمت في ظهور تقنيات مالية جديدة مثل واجهات الدفع الموحدة وأنظمة الدفع الفوري، مما أدى إلى بروز شركات التمويل الرقمي وخدماتها. توصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات عززت الشمول المالي الرقمي من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة، سريعة، وميسورة التكلفة للفئات المهمشة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وهدفت دراسة Tay et al (2022) إلى استكشاف الشمول المالي الرقمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، خاصة بعد الثورة الرقمية التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩. استعرضت الدراسة تحديات وفرص الشمول المالي الرقمي في الدول النامية، مع التركيز على الدول الآسيوية، وأبرزت الفجوة القائمة بين الجنسين، الأغنياء والفقراء، والمناطق الحضرية والريفية. توصلت الدراسة إلى توصيات لتحسين البنية التحتية الرقمية، تبسيط الإجراءات المصرفية، وتعزيز التعليم المالي لضمان التنفيذ السلس للشمول المالي الرقمي.

بينما هدفت دراسة Abad-Segura et al (2020) إلى تحليل الاتجاهات البحثية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية عالميًا في الفترة بين ١٩٧٥ و٢٠١٩ باستخدام أساليب البيبليومترية على ٢٠١٢ مقالة علمية. أظهرت الدراسة زيادة كبيرة في النشاط العلمي خلال العقد الأخير، مع تحديد سبعة محاور بحثية رئيسية تشمل التمويل، الابتكار، ونقل التكنولوجيا. أوصت الدراسة

بتركيز الأبحاث المستقبلية على الخدمات المصرفية، التجارة المالية، والتنمية الإقليمية لتعزيز العلاقة بين العلم والتكنولوجيا.

كما هدفت دراسة Darnida et al (2024) إلى تقييم أثر المتغيرات مثل التعليم المالي، القوانين التنظيمية، والبنية التحتية على الوصول المالي باستخدام نموذج الانحدار الخطي. توصلت الدراسة إلى أن التعليم المالي يلعب دورًا كبيرًا في تحسين الوصول المالي، بينما لم تظهر العوامل الأخرى تأثيرًا ملحوظًا. أكدت الدراسة أهمية تطوير استراتيجيات تعليمية لتحسين الوصول المالي وزيادة الشمول المالي.

وأيضاً هدفت دراسة Zheng et al (2023) إلى فحص تأثير هيكل السوق المالي على الابتكار التكنولوجي للمؤسسات في الصين، وتأثير التكنولوجيا المالية والتنظيم المالي على هذا الهيكل. أظهرت النتائج أن التطور التكنولوجي المالي والتنظيم المالي يعزز كفاءة السوق ويدعم الابتكار التكنولوجي عبر تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتطوير رأس المال البشري. أوصت الدراسة بتبني إصلاحات تدعم الابتكار التكنولوجي في الأنظمة المالية.

وأيضاً هدفت دراسة Hu & Li (2023) إلى قياس تأثير التكنولوجيا المالية على الإنتاجية الخضراء الشاملة (GTFP) في الصين باستخدام بيانات على مستوى المدن للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تعزز الإنتاجية الخضراء من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتحفيز الابتكار. وأكدت الدراسة على أهمية تنظيم مالي وبيئي متوازن لتحقيق أقصى تأثير إيجابي للتكنولوجيا المالية.

وأخيراً هدفت دراسة Baker et al (2023) إلى تقييم تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصتي عمان وأبوظبي للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ باستخدام تحليل الانحدار الخطي. أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا للتكنولوجيا المالية على إجمالي الودائع والأرباح الصافية. أوصت الدراسة بتشجيع البنوك على تبني استراتيجيات شاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- الدراسات التي تناولت المتغير الوسيط (حواجز الاستبعاد المالي)

هدفت دراسة Huang et al (2024) إلى استكشاف العوائق التي تحول دون وصول الأفراد ذوي الإعاقة في الصين إلى الخدمات المالية الرقمية، واقتراح استراتيجيات لمعالجة هذه التحديات. على الرغم من النمو السريع في مجال التمويل الرقمي الشامل، تظهر التجربة العملية وجود تغطية غير متكافئة، مما يؤدي إلى الإقصاء الرقمي والممارسات التمييزية. تشمل العوائق المحددة ضعف الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، المنتجات المالية المعيارية التي لا تلبي احتياجات الفئات المختلفة، وعدم كفاية التعليم المالي. كما أن هناك نقصًا واضحًا في الضمانات القانونية، حيث تفتقر إلى دمج متطلبات الوصول وآليات الإنفاذ الفعّالة. توصلت الدراسة إلى أن تعزيز التشريعات وآليات التنفيذ والتفسيرات القضائية أمر ضروري. وأوصت بدمج أحكام تسهّل الوصول في القوانين المالية، تطوير آليات تنظيمية مخصصة، وتحسين التفسيرات القضائية لتحسين الوصول وتعزيز جودة الحياة الرقمية للأفراد ذوي الإعاقة في الصين.

هدفت دراسة Caplan et al (2021) إلى تقييم حالة الأدبيات العلمية حول الإقصاء المالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أجل تحديد المفاهيم الرئيسية، الفجوات البحثية، وأنواع ومصادر الأدلة التي يمكن أن توجه أجندة البحث والممارسة والسياسات المستقبلية. قام الباحثون بتحليل ١٤٨ دراسة شملت مفاهيم الإقصاء المالي وتوصيفه أو محتواه التجريبي. كشفت الدراسة أن أغلب الأبحاث تركز على الجوانب المفاهيمية للإقصاء المالي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في حين كانت قياس الإقصاء المالي واتجاهات الممارسات المعاصرة أقل تناولًا. توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث حول قياس ومنع الإقصاء المالي في مختلف السياقات.

هدفت دراسة Simba et al (2024) إلى تحليل التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في الحصول على الائتمان في إفريقيا، مع التركيز على استخدام الضمانات ووجود فجوات مؤسسية كبيرة في الأسواق المالية. اعتمدت الدراسة على نظرية الوكالة المعنية بالتمويل بالديون لتحليل بيانات من مسح البنك الدولي على ١٣,٧٨٣ شركة صغيرة ومتوسطة عبر ٤١ دولة إفريقية. كشفت النتائج أن الضمانات، وقيمتها، والتحيزات الجنسانية في الأسواق

المالية تقلل من إمكانات الوصول إلى الائتمان وتقلل من حوافز الشركات الصغيرة والمتوسطة للتقدم بطلب للحصول على الائتمان. توصلت الدراسة إلى أن هذه التحديات تساهم في الإقصاء المالي القسري، وأوصت بوضع سياسات لدعم تمويل هذه الشركات.

هدفت دراسة Roa & Villegas (2023) إلى استعراض أهمية محو الأمية المالية كعامل حاسم في تعزيز الشمول المالي. تناولت الدراسة الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن الأفراد الذين يفتقرون إلى المعرفة المالية يميلون لاتخاذ قرارات مالية غير صحية مثل الفشل في توفير مدخرات كافية أو الاحتفاظ برهون عقارية مكلفة. كما أشارت الدراسة إلى أن نقص محو الأمية المالية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام الوصول إلى المنتجات المالية في البلدان النامية. أوصت الدراسة بتطوير برامج تعليمية تركز على تحسين الفهم المالي، خاصة للفئات ذات الدخل المنخفض، النساء، وكبار السن، لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت دراسة Náñez Alonso et al (2022) إلى تحليل الوضع الحالي للوصول إلى الخدمات المصرفية والنقدية في المناطق الريفية والمكتظة بالسكان في منطقة "كاستيا ليون" في إسبانيا. استخدمت الدراسة تحليلًا مكانيًا لقياس المسافة اللازمة للوصول إلى هذه الخدمات، ثم اقترحت استخدام الصيدليات كنقاط نقدية. أظهرت النتائج أن دمج شبكة الصيدليات كمراكز نقدية قلل بشكل كبير من المسافات المطلوبة للوصول إلى النقد. توصلت الدراسة إلى أن هذه الاستراتيجية تقدم حلاً فعالًا لتحسين الوصول المالي في المناطق الريفية والمحرومة.

هدفت دراسة Ngxabani et al (2024) إلى استكشاف إمكانات تقنية البلوكتشين (Blockchain Technology) في تخفيف الإقصاء المالي للفقراء في جنوب إفريقيا. أجريت الدراسة باستخدام مقابلات شبه منظمة مع خبراء في الخدمات المالية المتنقلة. أظهرت النتائج أن تقنية البلوكتشين قد تقلل التكاليف الباهظة للخدمات المصرفية التقليدية وتوفر هوية رقمية للأفراد الذين يفتقرون إلى مستندات تعريفية. توصلت الدراسة إلى أن التطبيقات القائمة على البلوكتشين يمكن أن تساهم في دمج الأفراد غير المصرفيين في النظام المالي وتعزيز الشمول المالي.

٢- الدراسات التى تناولت المتغير التابع (الشمول المالى الرقمى)

هدفت دراسة Naumenkova et al (2019) إلى دراسة تأثير المرحلة الحالية من رقمنة الاقتصاد على الشمول المالي في أوكرانيا. سعت الدراسة إلى تقييم مستوى الشمول المالي في البلاد، وتحديد العوائق السعرية وغير السعرية الرئيسية التي تواجه السكان الأوكرانيين في الوصول إلى الخدمات المالية عند مقارنتها بدول أخرى. كما هدفت إلى تحديد النسبة من البالغين الذين يمكنهم الانضمام إلى النظام المالي الرسمي عبر قنوات وخدمات مالية مبتكرة. اعتمد الباحثون على منهجية البنك الدولي ومؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين لتحليل فرص الوصول التقليدية والرقمية للخدمات المالية في أوكرانيا مقارنةً بدول أخرى. وركزت الدراسة بشكل خاص على التغلب على العوائق غير السعرية التي تعيق الشمول المالي الرسمي للسكان. توصلت الدراسة إلى أهمية الالتزام بمبادئ الشمول المالي الرقمي لتنظيم عمل المؤسسات المالية في تقديم الخدمات الرقمية، وتعزيز الرقابة التنظيمية على استخدام المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، وحماية حقوق المستهلكين في أوكرانيا.

هدفت دراسة Malladi et al (2021) إلى استعراض تجربة الهند في تحقيق الشمول المالي خلال العقد الأخير، والتي دعمتها الحكومة الهندية من خلال حركة "الهند الرقمية" وبرنامج " Pradhan Mantri Jan Dhan Yojana". ركزت الدراسة على دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتحسين سبل العيش للمواطنين من خلال الوصول إلى الفئات غير المصرفية وإدخالها في النظام المالي. كما ناقشت الدراسة الإنجازات المحققة حتى الآن، والتحديات المتبقية لتحقيق مجتمع شامل ماليًا. توصلت الدراسة إلى أن التعاون والشفافية بين جميع الجهات الفاعلة يعدان عنصرين أساسيين لبناء نظام بيئي شامل.

هدفت دراسة Lee et al (2023) إلى دراسة تأثير الشمول المالي الرقمي على تخفيف حدة الفقر في الصين باستخدام بيانات المقاطعات من عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٩. أظهرت النتائج أن الشمول المالي الرقمي يسهم بشكل كبير في الحد من الفقر عبر تحسين مستويات الدخل وتوزيعها. كما كشفت الدراسة أن للشمول المالي الرقمي تأثيرات متباينة على المستخدمين حسب مستويات

الفقر، مع وجود تأثير متسرب يؤدي إلى علاقة غير خطية على شكل حرف "U". توصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الشمول المالي الرقمي لدعم التنمية المستدامة وتخفيف الفقر.

هدفت دراسة Huang et al (2024) إلى دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية، الشمول المالي الرقمي، والحوكمة الجيدة وتأثيرها على التنمية المستدامة. استخدمت الدراسة منهجًا مختلطًا يجمع بين تحليل المجموعات الضبابية (fsQCA) والنمذجة الاقتصادية. أظهرت النتائج أن جودة الحوكمة تعزز العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة، بينما لم يكن للحوكمة تأثير كبير على العلاقة بين الموارد الطبيعية والاستدامة. توصلت الدراسة إلى أهمية اتباع استراتيجيات حوكمة مخصصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

هدفت دراسة Le Quoc (2024) إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي الرقمي، النمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين عبر مستويات مختلفة من التطور المالي. استخدمت الدراسة نموذج المتجه الذاتي للبيانات اللوحية (PVAR) لتحليل بيانات دول ذات أنظمة مالية متقدمة وأخرى ذات أنظمة محدودة التطور خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠٢١. أظهرت النتائج أن الشمول المالي الرقمي يعزز النمو الاقتصادي ويقلل الفجوة بين الجنسين في الدول ذات الأنظمة المالية المتقدمة، بينما يحفز النمو ولكنه يزيد من التفاوت بين الجنسين في الدول ذات الأنظمة الأقل تطورًا. توصلت الدراسة إلى أهمية تحسين البنية التحتية المالية لتعزيز الشمولية وتقليل الفجوات الاجتماعية.

هدفت دراسة Mumtaz (2024) إلى دراسة تأثير الشمول المالي على مشاركة الأسر في الأنشطة الزراعية في باكستان. اعتمدت الدراسة على بيانات مسح الأسر الاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩، واستخدمت نموذج لوغيت لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والزراعة. أظهرت النتائج أن الأسر التي تمتلك هواتف محمولة أو ذكية أكثر احتمالًا للمشاركة في الزراعة. كما وجدت الدراسة أن الفروقات في استخدام الأسمدة هي عامل رئيسي يفسر التفاوت في المشاركة

الزراعية بين الأسر المشمولة ماليًا وتلك غير المشمولة. توصلت الدراسة إلى أهمية تعزيز الخدمات المالية الرقمية لدعم الأنشطة الزراعية وتحسين الدخل الريفي.

التعليق على الدراسات السابقة :

أوجه التشابه

١. التركيز على الشمول المالي الرقمى

- معظم الدراسات السابقة، مثل دراسات Naumenkova et al (2019) و Malladi et al (2021) و Lee et al (2023)، تتناول الشمول المالي الرقمي ودوره في تحسين النمو الاقتصادي، تخفيف الفقر أو تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية.

- الدراسة الحالية تتفق مع هذا التوجه من خلال دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي الرقمي.

٢. دور العوائق (الحواجز) في الشمول المالي

- ركزت دراسة Naumenkova et al (2019) على العوائق غير السعرية التي تعيق الشمول المالي للسكان في أوكرانيا.

- في الدراسة الحالية، يتم التطرق إلى حواجز الاستبعاد المالي كعامل وسيط يؤثر على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، مما يُظهر تشابهًا في مناقشة العوائق المؤثرة.

٣. البُعد العملي الميداني

- الدراسة الحالية تعتمد على دراسة ميدانية تتناول المشروعات المتوسطة والصغيرة في محافظة الإسماعيلية.

- الدراسات السابقة، مثل Mumtaz (2024)، اعتمدت على بيانات الأسر الاقتصادية في باكستان لبحث تأثير الشمول المالي على المشاركة الزراعية، مما يُظهر تشابهًا في استخدام البيانات الميدانية التطبيقية.

٤. التركيز على الفئات المهمشة اقتصاديًا

- ركزت دراسة Lee et al (2023) على الفئات الفقيرة وكيفية تأثير الشمول المالي الرقمي عليها.

- الدراسة الحالية تهتم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعد من الفئات التي تحتاج دعمًا ماليًا لتحسين فرص النمو الاقتصادي والاستدامة.

أوجه الاختلاف

١. النطاق الجغرافي والاقتصادي

- الدراسات السابقة تناولت دولًا متعددة مثل أوكرانيا (Naumenkova et al., 2019)، الصين (Lee et al., 2023)، والهند (Malladi et al., 2021)، بينما الدراسة الحالية تُركز على محافظة الإسماعيلية في مصر.

- الاختلاف هنا يتمثل في السياق الاقتصادي والبيئي الذي تتناوله الدراسة.

٢. موضوع الدراسة المحوري

- معظم الدراسات السابقة، مثل Huang et al. (2024)، ركزت على العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة أو الحوكمة الجيدة، بينما الدراسة الحالية تُركز على التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي الرقمي مع دور حواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط.

- هذا يُضيف بُعدًا جديدًا يتعلق بالعوائق ودور التكنولوجيا المالية تحديدًا.

٣. الفئة المستهدفة بالدراسة

- الفئات التي ركزت عليها الدراسات السابقة تتنوع بين السكان عمومًا (Naumenkova et al., 2019)، الأسر الريفية (Mumtaz, 2024)، أو الفئات الفقيرة (Lee et al., 2023).

- في الدراسة الحالية، يتم استهداف المشروعات المتوسطة والصغيرة، وهي فئة لها احتياجات مميزة من الشمول المالي الرقمي.

٤. الدور الوسيط (حواجز الاستبعاد المالي)

- الدراسة الحالية تقدم دورًا وسيطًا للعوائق المالية كمتغير يربط بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي، وهو ما لم يتم تناوله بشكل مباشر أو تفصيلي في الدراسات السابقة.

- الدراسات السابقة مثل Naumenkova et al. (2019) أشارت للعوائق كعوامل مؤثرة ولكن لم تستخدمها كمتغير وسيط.

٥. المنهجية البحثية

- بعض الدراسات السابقة استخدمت نماذج تحليلية متقدمة مثل تحليل المتجه الذاتي للبيانات اللوحية (PVAR) في دراسة Le Quoc (2024)، أو التحليل الضبابي والنمذجة الاقتصادية في دراسة Huang et al. (2024).

- الدراسة الحالية تعتمد على دراسة ميدانية قد تعتمد على أدوات إحصائية أخرى مثل الاستبيانات أو النماذج القياسية البسيطة.

وبهذا، تُعتبر الدراسة الحالية مساهمة جديدة ومكملة للأدبيات السابقة من خلال تقديم رؤية تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مع تسليط الضوء على الدور الوسيط للعوائق المالية فى العلاقة مابين التكنولوجيا الماليه ودورها فى تعزيز الشمول المالى الرقمى.

ثالثًا: مشكلة وتساؤلات البحث

في ظل التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية نحو تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، برزت التكنولوجيا المالية كأداة محورية لتطوير الخدمات المالية وزيادة كفاءتها، خصوصًا في دعم وتمكين المشروعات المتوسطة والصغيرة. وقد أولت **وزارة التنمية المحلية** اهتمامًا بالغًا بهذا التوجه، من خلال تبنّي مبادرات تنموية وتمويلية تهدف إلى تسهيل وصول هذه المشروعات إلى الخدمات المالية الرقمية، بالتعاون مع البنوك الوطنية، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والجمعيات الأهلية.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى استفادة أصحاب هذه المشروعات فعليًا من التكنولوجيا المالية، ومدى شعورهم بالاندماج ضمن منظومة الشمول المالي الرقمي، وهو ما تطلب الوقوف على أبعاد المشكلة من الناحية التطبيقية.

ولأجل ذلك، قام الباحث بإجراء **دراسة استطلاعية ميدانية** على عينة ميسرة من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الإسماعيلية، بلغ عددها (٤٠) مفردة، بهدف استكشاف الواقع الفعلي وتحديد ملامح المشكلة البحثية.

وقد كشفت نتائج الدراسة الاستطلاعية عن مجموعة من المؤشرات المهمة، تمثلت في الآتي:

- أشار ٧٠٪ من أفراد العينة إلى عدم شعورهم بأنهم مشمولون فعليًا في النظام المالي الرسمي.
- أكثر من ٦٠٪ من المستجيبين أكدوا وجود حواجز تعيق استفادتهم من الخدمات المالية، مما يعكس استمرار مظاهر الاستبعاد المالي.
- حوالي ٦٠٪ من العينة لم تكن لديهم معرفة كافية بالتكنولوجيا المالية أو بمدى تأثيرها على واقعهم المالي والتمويلي.

تعكس هذه النتائج وجود فجوة بين المبادرات الحكومية لدعم الشمول المالي من جهة، وبين إدراك واستفادة أصحاب المشروعات على أرض الواقع من جهة أخرى، مما يبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة لقياس **تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي الرقمي، مع دراسة الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي**، في سياق **يعكس الدور العملي لوزارة التنمية المحلية في دعم هذا التحول بمحافظة الإسماعيلية** كنموذج تطبيقي.

وفي ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية، يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما طبيعة علاقة الارتباط بين أبعاد التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي الرقمي وأبعاد حواجز الاستبعاد المالي؟
٢. ما تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي؟
٣. ما تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي؟
٤. ما تأثير حواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي؟
٥. ما التأثير غير المباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي؟
٦. ما الاختلافات الإدراكية المؤثرة على آراء العملاء تجاه المتغيرات قيد الدراسة تبعًا لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصة بهم؟

٧. ما مدى إدراك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة لدور وزارة التنمية المحلية في دعم تطبيقات التكنولوجيا المالية وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية؟

٨. إلى أي مدى يسهم دعم وزارة التنمية المحلية في تقليل حواجز الاستبعاد المالي لدى أصحاب المشروعات بمحافظة الإسماعيلية؟

٩. ما فعالية الشراكات التنموية التي تقودها وزارة التنمية المحلية مع البنوك والمؤسسات التمويلية في تعزيز الشمول المالي الرقمي؟

رابعًا: أهداف البحث

وللإجابة عن تساؤلات البحث السابق ذكرها، يتبنى البحث الحالي الأهداف التالية:

١- الكشف عن طبيعية علاقة الارتباط بين أبعاد التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي وأبعاد حواجز الاستبعاد المالي.

٢- قياس تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي.

٣- قياس تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.

٤- قياس تأثير حواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي.

٥- قياس تأثير غيرالمباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي.

٦- القياس الدقيق للاختلافات الادراكية المؤثرة على أراء العملاء اتجاه المتغيرات تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم.

٧- تحديد مدى إدراك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة لدور وزارة التنمية المحلية في دعم تطبيقات التكنولوجيا المالية وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية؟

٨- تحديد مدى يسهم دعم وزارة التنمية المحلية في تقليل حواجز الاستبعاد المالي لدى أصحاب المشروعات بمحافظة الإسماعيلية؟

٩- تحديد فعالية الشراكات التنموية التي تقودها وزارة التنمية المحلية مع البنوك والمؤسسات التمويلية في تعزيز الشمول المالي الرقمي؟

خامسًا: فروض البحث والاطار المفاهيمى لمتغيرات البحث .

أ- فروض البحث

H1 : توجد علاقة ارتباط معنوى بين أبعاد التكنولوجيا المالية و أبعاد الشمول المالي و أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.

H2: يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي (الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية- استخدام الخدمات المالية الرقمية- جودة الخدمات المالية الرقمية) ، وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H2/1: يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.

H2/2 : يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على استخدام الخدمات المالية الرقمية.

H2/3: يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على جودة الخدمات المالية الرقمية.

H3: يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.

H4: يوجد تأثير معنوى لحواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي (الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية- استخدام الخدمات المالية الرقمية- جودة الخدمات المالية الرقمية)

) ، وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H4/1: يوجد تأثير معنوى **لحواجز الاستبعاد المالي على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية**

H4/2: يوجد تأثير معنوى **لحواجز الاستبعاد المالي على استخدام الخدمات المالية الرقمية**

H4/3: يوجد تأثير معنوى **لحواجز الاستبعاد المالي على جودة الخدمات المالية الرقمية**

H5: يوجد تأثير الغير المباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي .

H6: يوجد اختلافات معنوية بين أراء العملاء اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم(النوع ، المؤهل الدراسي، تصنيف المشروع ، عمر المشروع) .

H6/1: يوجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم وفقاً للنوع.

H6/2: يوجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم وفقاً للمؤهل الدراسى.

H6/3: يوجد اختلافات معنوية بين أراء العاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم وفقاً لتصنيف المشروع.

H6/4: يوجد اختلافات معنوية بين أراءالعاملين اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم وفقاً لعمر المشروع.

وبناء على ما تقدم عرضه للعلاقات بين متغيرات البحث، وفي ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، تمكن الباحث من وضع إطار مفاهيمي يوضح العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات وذلك كما هو موضح بالشكل (١) على النحو التالي

أ- الاطار المفاهيمى لمتغيرات البحث

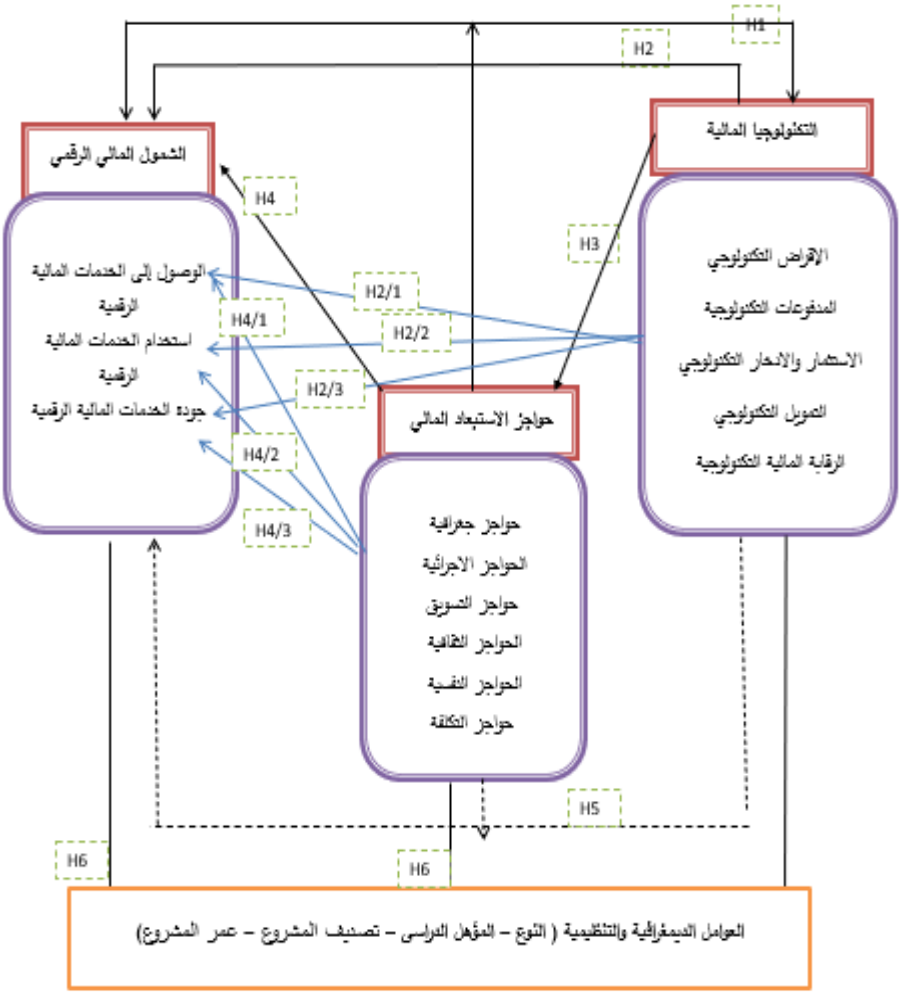

شكل (١): نموذج البحث

المصدر: إعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة

سادسًا: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث على الصعيدين العلمي والتطبيقي وذلك على النحو التالي:

١- المستوي العلمي:

١/١ تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لمتغيرات حديثة نسبيًا مثل: التكنولوجيا المالية والشمول المالي وحواجز الاستبعاد المالي .

٢/١ ندرة الدراسات السابقة؛ حيث لم يتوصل الباحث إلى دراسة فحصت التأثير المباشر وغير المباشر للتكنولوجيا المالية والشمول المالي وحواجز الاستبعاد المالي .، أيضًا في حدود علم الباحث، وعبر تحقيق أهداف البحث فإنها ستسهم في إضافة جديدة للمجال المعرفي المرتبط باستخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي وحواجز الاستبعاد المالي.

٣/١ يعد البحث الحالي بمثابة استكمال للبحوث السابقة التي تناولت متغيرات البحث.

المستوى التطبيقي:

تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من الدور المحوري الذي تضطلع به وزارة التنمية المحلية في دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة داخل جمهورية مصر العربية. إذ تُعد الوزارة الجهة الحكومية المعنية بتنسيق وتوحيد جهود كافة الأطراف الفاعلة في هذا المجال، بما يشمل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والجمعيات الأهلية، والمبادرات التنموية، بهدف توفير بيئة ملائمة لدعم هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات على وضع وتنفيذ برنامج وطني شامل لتنمية وتطوير المشروعات، من خلال تهيئة المناخ اللازم لتشجيع ريادة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتقديم الدعم الفني والإداري لأصحاب المشروعات. ومن أبرز هذه الجهود **مبادرة "مشروعك"**، التي أطلقتها الوزارة بهدف دعم المشروعات الجديدة والقائمة عبر تقديم التمويل اللازم، وتيسير الإجراءات، وتوفير خدمات إرشادية وفنية وإدارية تضمن استمرارية ونجاح تلك المشروعات.

ويُعد جهاز تنمية المشروعات هو الذراع التنفيذي الرئيسي لهذه الجهود، حيث يعمل من خلال شبكة فروع إقليمية تضم ٣٣ فرعًا على مستوى الجمهورية، تحتوي على وحدات الشباك الواحد(OSS) ، وتُتيح بيئة متكاملة لتقديم الخدمات التمويلية والفنية. كما تتعاون الوزارة مع ما يزيد عن 600جمعية أهلية متخصصة في تنمية المشروعات متناهية الصغر، إضافة إلى 1800 فرع بنكي موزع على مختلف المحافظات، وعدد من شركاء التنمية المحليين.

وبالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أثر هذه الجهود الحكومية في تعزيز التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي لدى أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتقييم مدى فاعلية التدخلات التنموية في معالجة حواجز الاستبعاد المالي، بما يعكس الدور التنموي الفعّال لوزارة التنمية المحلية في دعم مسيرة التحول الرقمي والتمكين الاقتصادي على المستوى المحلي.

وتشمل الأهداف العامة للجهاز:

١. الكشف عن طبيعة علاقة الارتباط بين أبعاد التكنولوجيا المالية، وأبعاد الشمول المالي الرقمي، وأبعاد حواجز الاستبعاد المالي.
٢. قياس تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي لدى أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.
٣. قياس تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.
٤. تحليل تأثير حواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي.
٥. قياس التأثير غير المباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي.
٦. القياس الدقيق للاختلافات الإدراكية المؤثرة على آراء العملاء تجاه المتغيرات محل الدراسة تبعًا لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصة بهم.
٧. تحليل دور وزارة التنمية المحلية في دعم وتيسير استخدام التكنولوجيا المالية في المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال المبادرات التنموية والشراكات المؤسسية.

٨. تقييم أثر مساهمة وزارة التنمية المحلية في تهيئة البنية المؤسسية والتنسيقية التي تسهّل وصول أصحاب المشروعات إلى الخدمات المالية الرقمية.

٩. قياس مدى فاعلية مبادرات وزارة التنمية المحلية – مثل مبادرة "مشروعك" – في معالجة حواجز الاستبعاد المالي وتحفيز الشمول المالي الرقمي.

١٠. استكشاف دور الوزارة في توحيد جهود الجهات الحكومية والتمويلية والجمعيات الأهلية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والشمول المالي للفئات المستهدفة.

سابعًا: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، حيث اتجهت الدراسة من العام إلى الخاص، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة، وتحديد الأبعاد المختلفة وصياغة الفروض، ثم جمع البيانات وتحليلها لاختبار مدى صحة الفروض ويعد المنهج الاستنباطي هو الأنسب للبحث الحالي (Robson, 2002: Saunders, et al., 2009).

ثامنًا: أسلوب الدراسة

يشمل أسلوب البحث على ما يلي:

أ. أنواع البيانات المطلوبة ومصادر الحصول عليها.

١) **بيانات الثانوية:** حيث تم معالجة الإطار النظري للبحث ومصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث، والبحث وزيارة مواقع الإنترنت المختلفة ذات العلاقة.

٢) **بيانات أولية:** وتتمثل في البيانات التي تم تجميعها من خلال قائمة الاستقصاء من العملاء بالمشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الاسماعيلية محل البحث، وتفريغها، وتحليلها، بما تمكن الباحث من اختبار صحة أو خطأ فروض البحث، والتوصل إلى النتائج.

تاسعاً: مجتمع وعينة الدراسة Population & Sampling:

١- مجتمع الدراسة :

يمكن تعريف المجتمع بأنه مجموعة من المفردات أو العناصر التي يتوافر فيها خصائص ظاهرة معينة، ونظراً لصعوبة تجميع البيانات من جميع أفراد المجتمع يمكن اختيار عينة ممثلة له (Saunders, et al., 2009). ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في أكثر من ١٠٠,٠٠٠من العملاء بالمشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الاسماعيلية .

٢- عينة الدراسة :

ويعرض الباحث في النقاط التالية :

- **نوع العينة :**

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية ميسرة من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الإسماعيلية، ممن استفادوا من **مبادرة "مشروعك" التابعة لوزارة التنمية المحلية**، التي تُعد من أبرز المبادرات الحكومية لدعم هذا القطاع من خلال التمويل والتدريب والدعم الفني، بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات والبنوك والجمعيات الأهلية. وتم استخدام **العينة العشوائية البسيطة** لتوافر شرطين أساسيين: الأول هو وجود تجانس نسبي بين مفردات المجتمع من حيث خصائصهم التمويلية والإدارية، والثاني عدم توفر إطار شامل لمجتمع الدراسة. ويُعد هذا الاختيار مناسبًا لطبيعة الدراسة التطبيقية التي تسعى إلى **تحليل دور وزارة التنمية المحلية في تعزيز التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

- **حجم العينة :**

تم تحديد حجم العينة باستخدام برنامج sample size calculator ، وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪ وحدود خطأ ± ٥٪ ونظرًا لعدم توافر إطار محدد لمفردات مجتمع البحث ، وانتشار مفرداته وزيادة المجتمع عن ١٠٠,٠٠٠ مفردة، ومن ثم يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة .

عاشرًا: حدود البحث:

الحدودالبشرية : عملاء المشروعات المتوسطة والصغيرة المستفيدين من مبادرة وزارة التنمية المحلية (مشروعك) بمحافظة الاسماعيلية

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال مدة زمنية محددة في الفترة ما بين ٢٠٢٤/١١/١٥ إلى٢٠٢٤/١٢/١٥.

الحادى عشر: متغيرات الدراسة وأساليب القياس

يشمل أسلوب البحث المتغيرات التي يحتويها البحث الحالي علاوة على أساليب قياسها، والأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات واختبار الفروض، وذلك على النحو التالي:

جدول (١) مقاييس المتغيرات

المتغير	الأبعاد الفرعية	المقياس	عدد العبارات
التكنولوجيا المالية	الإقراض التكنولوجي المدفوعات التكنولوجية الاستثماروالادخار التكنولوجي التمويل التكنولوجي الرقابة المالية التكنولوجية	عزيزوعلى ، ٢٠٢٣	٢٢
حواجزالاستبعاد المالى	حواجزجغرافية الحواجزالاجرائية حواجزالتسويق الحواجزالثقافية الحواجزالنفسية حواجزالتكلفة	الحماصى ، ٢٠٢٢	٣٠
الشمول المالى	الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية استخدام الخدمات المالية الرقمية جودة الخدمات المالية الرقمية	(Alshurafa,2019)	١٨

الثانى عشر: تحليل البيانات واختبار الفروض

١/١٠ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار ٢٦ في تحليل البيانات، وبرنامج أموس الاصدار ٢٦ ، وقد تم استخدام أساليب إحصائية عديدة في هذه الدراسة منها:

* الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين إجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.

* الأساليب الإحصائية الاستدلالية: حيث اعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتمثل في:

* مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الاستبيان.

* استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار

* استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.

* استخدام مجموعة من معادلات التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA)

* استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع والوسيط من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA.

الثالث عشر- الإحصاء الوصفي:

١٣ -١ الأساليب الاحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار ٢٦ في تحليل البيانات، وبرنامج أموس الاصدار ٢٦ ، وقد تم استخدام أساليب احصائية عديدة في هذه الدراسة منها:

- الأساليب الاحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين اجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.
- الأساليب الاحصائية الاستدلالية: حيث اعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتمثل في:
- مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتعلق بقوائم الاستبيان.
- استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
- استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
- استخدام مجموعة من معادلات التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA)
- استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع والوسيط من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA

١٣-٢ الاحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على ثلاث متغيرات أساسية وهم التكنولوجيا المالية والذي يمثل المتغير المستقل ويتضمن خمسة أبعاد تتمثل في (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية)، إلى جانب حواجز الاستبعاد المالي الذي يمثل المتغير الوسيط للدراسة ويتضمن ستة أبعاد تتمثل في (حواجز جغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق، والحواجز الثقافية، والحواجز النفسية، وحواجز التكلفة)، وأخيراً الشمول المالي والذي يمثل المتغير التابع ويتضمن ثلاثة أبعاد تتمثل في (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية)، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (٢) وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢): التحليل الوصفي لمتغيرات و أبعاد البحث (ن = ٣٨٧)

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح
الاقراض التكنولوجي	X1	٣,٨٥٢	٠,٦٦٧	٠,٧٣٨-	٠,٠٥٣
المدفوعات الالكترونية	X2	٣,٨٧٩	٠,٦٦٤	٠,٧٢٤-	٠,٠٥٣-
الاستثمار والادخار التكنولوجي	X3	٣,٨٥٨	٠,٦٤٧	٠,٨١٠-	٠,١٥٥
التمويل التكنولوجي	X4	٣,٨٦٠	٠,٦٦٩	٠,٦١٢-	٠,١٥٦-
الرقابة المالية التكنولوجية	X5	٣,٨٨٨	٠,٦٧١	٠,٧٦٧-	٠,١٤٣
المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية	**X**	**٣,٨٦٧**	**٠,٦٠١**	**١,٠٢٥-**	**٠,٤٦٢**
حواجز جغرافية	M1	٣,٨٤٤	٠,٧١٠	٠,٦١٥-	٠,٤١٠-
الحواجز الاجرائية	M2	٣,٨٣٩	٠,٦٩٧	٠,٦٢٦-	٠,٣٧٠-
حواجز التسويق	M3	٣,٨٣٢	٠,٦٩٨	٠,٦٢٢-	٠,٣٤٦-
الحواجز الثقافية	M4	٣,٨٥٦	٠,٦٩٩	٠,٦٣٢-	٠,٤١٢-
الحواجز النفسية	M5	٣,٨٧٠	٠,٧١٠	٠,٧٦٠-	٠,١٩٢-
حواجز التكلفة	M6	٣,٨٥٩	٠,٧٠٨	٠,٧٣٨-	٠,١٩٠-
المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي	**M**	**٣,٨٥٠**	**٠,٦٥٦**	**٠,٨٧٠-**	**٠,١٣٤-**
الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	Y1	٣,٨١٣	٠,٧٥٢	٠,٥٦٠-	٠,٦٧٨-

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفرطح
استخدام الخدمات المالية الرقمية	Y2	٣,٨٢٦	٠,٧٤٦	-٠,٦٠١	-٠,٦٤٦
جودة الخدمات المالية الرقمية	Y3	٣,٨٠٨	٠,٧٣٣	-٠,٦٣٥	-٠,٥٥١
المتغير التابع: الشمول المالي	**Y**	٣,٨١٦	٠,٧١٨	-٠,٦٧٥	-٠,٦٥٠

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول (٢) ما يلي:

- حصلت أبعاد التكنولوجيا المالية على متوسطات تراوحت ما بين (٣,٨٥٢: ٣,٨٨٨)، حيث حصل الاقراض التكنولوجي على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣,٨٥٢ فيما حصلت الرقابة المالية التكنولوجية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٣,٨٨٨، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد التكنولوجيا المالية بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- حصلت أبعاد حواجز الاستبعاد المالي على متوسطات تراوحت ما بين (٣,٨٣٢: ٣,٨٧٠)، حيث حصلت حواجز التسويق على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣,٨٣٢ فيما حصلت الحواجز النفسية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٣,٨٧٠، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد حواجز الاستبعاد المالي بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- حصلت أبعاد الشمول المالي على متوسطات تراوحت ما بين (٣,٨٠٨: ٣,٨٢٦)، حيث حصلت جودة الخدمات المالية الرقمية على القيمة الأدنى للوسط الحسابي وبلغت ٣,٨٠٨ فيما حصل استخدام الخدمات المالية الرقمية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي وقد بلغت ٣,٨٢٦، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد الشمول المالي بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- كما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع المقاييس تميل الى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (± ٣)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (± ١٠).

١٣-٣ اختبارات الصدق والثبات:

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفاكرونباخ هي الطريقة التي استخدمها الباحث لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26) ، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفاكرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al. (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠,٦ الى ٠,٧ في حين أن القيم أكبر من ٠,٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث (Adams, et al., 2007). وبالتالي، قام الباحث بإختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٣٨٧ مفردة، وأظهرت نتائج التحيل الجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	الرمز	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الاقراض التكنولوجي	X1	٠,٧٤٥	٠,٨٦٣
المدفوعات الالكترونية	X2	٠,٨٠٧	٠,٨٩٨
الاستثمار والادخار التكنولوجي	X3	٠,٧٩٣	٠,٨٩١
التمويل التكنولوجي	X4	٠,٧٦٠	٠,٨٧٢
الرقابة المالية التكنولوجية	X5	٠,٧٦٦	٠,٨٧٥
المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية	X	٠,٩٤٦	٠,٩٧٣
حواجز جغرافية	M1	٠,٨٤٦	٠,٩٢٠

المتغير	الرمز	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الحواجز الاجرائية	M2	٠,٨٤٥	٠,٩١٩
حواجز التسويق	M3	٠,٨٤٧	٠,٩٢٠
الحواجز الثقافية	M4	٠,٨٤٣	٠,٩١٨
الحواجز النفسية	M5	٠,٨٥٠	٠,٩٢٢
حواجز التكلفة	M6	٠,٨٤٢	٠,٩١٨
المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي	**M**	**٠,٩٧٠**	**٠,٩٨٥**
الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	Y1	٠,٩٠٨	٠,٩٥٣
استخدام الخدمات المالية الرقمية	Y2	٠,٩٠٦	٠,٩٥٢
جودة الخدمات المالية الرقمية	Y3	٠,٨٩٧	٠,٩٤٧
المتغير التابع: الشمول المالي	**Y**	**٠,٩٦٥**	**٠,٩٨٢**

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- فيما يخص مقياس المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠,٦٠ وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٧٤٥: ٠,٨٠٧) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- فيما يخص مقياس المتغير الوسيط (حواجز الاستبعاد المالي) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠,٦٠ وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٨٤٢: ٠,٨٥٠) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- وأخيراً بالنسبة للمتغير التابع (الشمول المالي) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠,٦٠ وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث تراوحت قيم

معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٨٩٧:٠,٩٠٨) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.

١٣-٤ معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:

تم اجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة ويعرض الجدول رقم (٤) قيم تلك الارتباطات:

جدول رقم (٤): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن = ٣٨٧)

	الرمز	ابعاد المتغير المستقل					ابعاد المتغير الوسيط						أبعاد المتغير التابع		
		X1	X2	X3	X4	X5	M1	M2	M3	M4	M5	M6	Y1	Y2	Y3
الاقراض التكنولوجي	X1	1													
المدفوعات الالكترونية	X2	.791**	1												
الاستثمار والادخار التكنولوجي	X3	.774**	.789**	1											
التمويل التكنولوجي	X4	.738**	.777**	.786**	1										
الرقابة المالية التكنولوجية	X5	.766**	.777**	.787**	.774**	1									
حواجز جغرافية	M1	.772**	.745**	.730**	.720**	.748**	1								
الحواجز الاجرائية	M2	.755**	.712**	.720**	.707**	.743**	.859**	1							
حواجز التسويق	M3	.744**	.711**	.707**	.660**	.720**	.837**	.837**	1						
الحواجز الثقافية	M4	.787**	.726**	.726**	.705**	.740**	.826**	.851**	.821**	1					
الحواجز النفسية	M5	.775**	.733**	.752**	.733**	.739**	.833**	.840**	.832**	.849**	1				
حواجز التكلفة	M6	.768**	.749**	.734**	.726**	.762**	.862**	.873**	.831**	.855**	.847**	1			
الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	Y1	.698**	.681**	.691**	.639**	.702**	.816**	.812**	.809**	.774**	.774**	.781**	1		
استخدام الخدمات المالية الرقمية	Y2	.708**	.715**	.684**	.650**	.706**	.829**	.828**	.818**	.797**	.780**	.805**	.898**	1	
جودة الخدمات المالية الرقمية	Y3	.694**	.696**	.693**	.656**	.708**	.818**	.817**	.811**	.784**	.761**	.798**	.905**	.895**	1

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول رقم (٤) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية بشكلٍ عام على النحو المبين بالجدول أعلاه، كما

تشير نتائج الارتباط الى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية. وبالتالي، يمكن للباحث توضيح بعض الملاحظات على النحو التالي:

- تبلغ أقوى علاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير الوسيط في العلاقة بين الاقراض التكنولوجي والحواجز الثقافية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر = ٠,٧٨٧)، بينما تبلغ أضعف علاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير الوسيط في العلاقة بين التمويل التكنولوجي والحواجز الاجرائية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر = ٠,٧٠٧).
- تبلغ أقوى علاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع في العلاقة بين المدفوعات الالكترونية واستخدام الخدمات المالية الرقمية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر = ٠,٧١٥)، بينما تبلغ أضعف علاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع في العلاقة بين التمويل التكنولوجي والوصول الى الخدمات المالية الرقمية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر= ٠,٦٣٩).
- تبلغ أقوى علاقة بين المتغير الوسيط وأبعاد المتغير التابع في العلاقة بين الحواجز الجغرافية واستخدام الخدمات المالية الرقمية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر = ٠,٨٢٩)، بينما تبلغ أضعف علاقة بين أبعاد المتغير الوسيط والمتغير التابع في العلاقة بين الحواجز النفسية وجودة الخدمات المالية الرقمية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما (ر= ٠,٧٦١).
- وبناء على النتائج السابق عرضها يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: **توجد علاقة ارتباط معنوى بين أبعاد التكنولوجيا المالية و أبعاد حواجز الاستبعاد المالي و أبعاد الشمول المالي.**

١٣- ٥: نتائج اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM:

وقد تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار الفروض، حيث يتم أولاً تقدير نموذج القياس، ثم يتبعه تقدير للنموذج الهيكلي لاختبار نموذج الدراسة وفروضها.

أ- **التحليل العاملي الاستكشافي:**

تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد العوامل الرئيسية التي حددت متغيرات الدراسة والتباين الذي تفسره العوامل المحددة، وذلك بالاعتماد على تحليل المكونات الأساسية والذي يعتمد على بناء نموذج تستند فيه العوامل الى التباين الكلي ومقياس KMO Kaiser-Meyer-Olkin والذي يسعى الى قياس كفاية العينة وملاءمتها، وحتى تكون البيانات صالحة للاستخدام يجب ألا تقل قيمته عن ٠,٥ وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي ببرنامج SPSS V.26 لعينة قوامها (٣٨٧ مفردة) وكانت نتائج التحليل العاملي وفقاً للجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥): نتائج مقياس KMO & Bartlett's Test لمتغيرات الدراسة

المتغير	الأبعاد	معامل KMO	Bartlett's Test	
			مربع كاي	مستوى المعنوية
المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية	الاقراض التكنولوجي	٠,٧٦٩	٣٢٠,٩٠٩	٠,٠٠٠
	المدفوعات الالكترونية	٠,٨٣٦	٥٥٢,٠٦٩	٠,٠٠٠
	الاستثمار والادخار التكنولوجي	٠,٨٣٥	٤٩١,٨٠٥	٠,٠٠٠
	التمويل التكنولوجي	٠,٧٧٧	٣٥١,٤٨٠	٠,٠٠٠
	الرقابة المالية التكنولوجية	٠,٧٧٦	٣٦٤,٤٨٥	٠,٠٠٠
المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي	حواجز جغرافية	٠,٨٦٠	٧١٧,٣٥٠	٠,٠٠٠
	الحواجز الاجرائية	٠,٨٦٠	٧٠٨,١٢٨	٠,٠٠٠
	حواجز التسويق	٠,٨٥٠	٧٣٢,٣٧٤	٠,٠٠٠
	الحواجز الثقافية	٠,٨٦١	٦٩٦,٩٢٦	٠,٠٠٠
	الحواجز النفسية	٠,٨٦٣	٧٣٤,٨٣٥	٠,٠٠٠
	حواجز التكلفة	٠,٨٥٦	٦٩٨,٩٤٧	٠,٠٠٠
المتغير التابع: الشمول المالي	الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	٠,٩١١	١٣٥٣,٩٨٩	٠,٠٠٠
	استخدام الخدمات المالية الرقمية	٠,٩١٦	١٣١١,٠٦٣	٠,٠٠٠
	جودة الخدمات المالية الرقمية	٠,٩٠٨	١٢٠٧,٤٠٣	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٥) أن مقياس KMO (هو إحصاء يشير إلى نسبة التباين في المتغيرات التي قد تكون ناجمة عن عوامل أساسية، وتشير القيم العالية (القريبة من ١,٠) بشكل عام إلى أن تحليل العوامل قد يكون مفيدًا مع البيانات) لكافة المتغيرات المدرجة بالدراسة أكبر من ٠,٥ بالاضافة الى أن نتائج اختبار Bartlett's Test (يعتمد إجراء هذا الاختبار على الإحصاء الذي يكون توزيع عيناته عبارة عن توزيع مربع كاي تقريبًا بدرجات حرية (k-1) ، حيث k هو عدد العينات العشوائية، والتي قد تختلف في الحجم ويتم سحب كل منها من توزيعات طبيعية مستقلة) لكافة أبعاد ومتغيرات الدراسة معنوية، وبالتالي فإن البيانات ذات جودة عالية وصالحة لاجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي.

ب- **تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة Measurement Model:**

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية)، والمتغير الوسيط (حواجز الاستبعاد المالي) والمتغير التابع (الشمول المالي)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل اجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن النتائج التالية:

- **مؤشرات جودة التو افق لنموذج القياس الكلي للدراسة:**

جدول رقم (٦): مؤشرات جودة التو افق لنموذج القياس الكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠,٩٦٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠,٠٣٤	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠,٩٧٢	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
تاكر لويس	TLI	٠,٩٧٥	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠,٠٣١	مقبول	أقل من ٠,٠٨

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

تظهر النتائج المعروضة في الجدول رقم (٦) أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الأساسي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 96.8% & CFI = 97.2%) وهي أعلى من ٠,٩٠ ، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.031)
- ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.975) وهي أعلى من ٠,٩٠

هذا ويوضح الشكل رقم (١) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

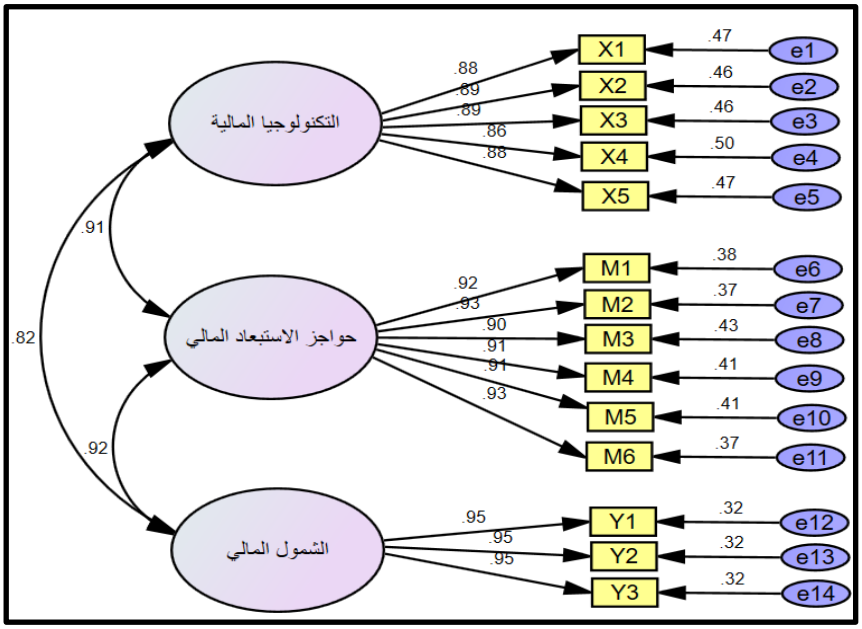

شكل رقم (١): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

لحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقاً لنموذج القياس وبعد اثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٧ ، ٨) التاليين:

جدول رقم (٧): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية				
الاقراض التكنولوجي	٠,٨٨٢	ثابت	٠,٧٧٦	٠,٩٣١
المدفوعات الالكترونية	٠,٨٨٧	***١٣,٧٥٤		
الاستثمار والادخار التكنولوجي	٠,٨٨٧	***١٢,٦١١		
التمويل التكنولوجي	٠,٨٦٤	***١٣,٤٥٩		
الرقابة المالية التكنولوجية	٠,٨٨٣	***١١,٩٦٢		
المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي				
حواجز جغرافية	٠,٩٢٣	ثابت	٠,٨٤٣	٠,٩٦٥
الحواجز الاجرائية	٠,٩٢٩	***١٣,٨٦٨		
حواجز التسويق	٠,٩٠٤	***١٣,٤١٤		
الحواجز الثقافية	٠,٩١٣	***١٣,٢٤٩		
الحواجز النفسية	٠,٩١١	***١٤,٠٤٤		
حواجز التكلفة	٠,٩٣٠	***١٤,٢٧٧		
المتغير التابع: الشمول المالي				
الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	٠,٩٤٩	ثابت	٠,٨٩٩	٠,٩٦٠
استخدام الخدمات المالية الرقمية	٠,٩٤٨	***١٤,١٦٨		
جودة الخدمات المالية الرقمية	٠,٩٤٨	***١٢,٧٠١		

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

تظهر النتائج المعروضة في الجدول رقم (٧)

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.
- تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحميلات المعيارية معنوية احصائياً عند (٠,٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠,٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠,٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠٪ فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع الى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها وتؤكده الصدق المشترك.
- **الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة:**

يشير الصدق التمييزي الى مدى تميز أو تباين المتغيرات الضمنية، ويتم حسابه من خلال مقارنة قيم الارتباط بين المتغير مع غيره من المتغيرات بمتوسط التباين المستخلص AVE لهذا المتغير، ويتوفر الصدق التمييزي عندما يكون متوسط التباين المستخلص للمتغير أكبر من أي قيمة من متوسط قيم الارتباط بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات. وتم حساب الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة من خلال حساب التباين المشترك بين المتغيرات والتأكد من أن هذه التباينات أقل من متوسط التباين المحسوب لكل متغير، ويعرض الجدول رقم (٨) مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٨): مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة

	المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية	المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي	المتغير التابع: الشمول المالي
المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية	٠,٨٨١		
المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي	٠,٨٧٠	٠,٩١٨	
المتغير التابع: الشمول المالي	٠,٧٨٦	٠,٨٨٩	٠,٩٤٨

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

وفقاً للنتائج المعروضة في الجدول رقم (٨) يتضح أن قيم متوسط التباين المحسوب لكل متغير أكبر من قيم التباين المشترك بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات الأخرى، أن قيم التباين المستخلص ≤ ٠,٥، وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠٪ من التباين في المتغيرات الظاهرة والباقي يرجع الى الخطأ في القياس.

ج- **اختبار النموذج الهيكلي للدراسة (فروض الدراسة):**

بناء على مؤشرات جودة التوافق المقبولة لنموذج القياس، بالاضافة الى تمام التأكد من صلاحية جميع المتغيرات في نموذج القياس من حيث الثبات، والصدق المشترك (متوسط التباين المشترك)، والصدق التمييزي. تأتي مرحلة اختبار النموذج الهيكلي. وتعتبر المرحلة الأساسية والثانية للتحليل، ويهدف النموذج الهيكلي أو البنائي الى اختبار فروض الدراسة، حيث يتكون من المتغيرات الخارجية Exogenous، وهي متغيرات التكنولوجيا المالية، والمتغيرات التابعة Endogenous وتتمثل في متغير الشمول المالي، والمتغير الوسيط التداخلي Mediator وهو حواجز الاستبعاد المالي. ولتقييم النموذج الهيكلي تم تقييم جودة التوافق لهذا النموذج وذلك لتحديد ما اذا كان النموذج المفترض يوافق البيانات أم لا. وذلك كما يعرضها الجدول رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معيار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠,٩٧٦	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠,٠٣١	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠,٩٧٧	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠,٩٧٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠,٠٣٠	مقبول	أقل من ٠,٠٨

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

تظهر النتائج المعروضة في الجدول رقم (٩) أن مؤشرات جودة التوافق للنموذج الهيكلي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.6% & CFI = 97.7%) وهي أعلى من ٠,٩٠ ، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.030) بالاضافة الى ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.978) حيث أنها أعلى من ٠,٩.

وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقاً للنتائج الاحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (١٠، ١١، ١٢) للتأثيرات المباشرة والجدول رقم (١٣) للتأثيرات غير المباشرة وذلك على النحو التالي:

- **نتائج التأثيرات المباشرة:**

تحتوي الدراسة على أربعة فروض رئيسية لقياس الأثر المباشر ينبثق منها فروض فرعية، ويبين الجدول (١٠)قيم معاملات المسار لهذه الفروض في النموذج الهيكلي للدراسة كما يلي:

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة:**

جدول رقم (١٠): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثاني)

أبعاد المتغير المستقل	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
الاقراض التكنولوجي	الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٤٥	٠,٠٦٩	٣,٩٨٥	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,١٣٢	٠,٠٧٤	٢,٠١٦	٠,٠٤٤
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١٨٩	٠,٠٧٦	٢,٨٩١	٠,٠٠٤
التمويل التكنولوجي		٠,٠١١	٠,٠٦٩	٠,١٧٥	٠,٨٦١
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٥٥	٠,٠٧١	٤,٠٤٢	٠,٠٠٠
الاقراض التكنولوجي	استخدام الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٣٩	٠,٠٦٧	٣,٩٦٣	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,٢٤٥	٠,٠٧٢	٣,٨٤٠	٠,٠٠٠
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١٠٨	٠,٠٧٤	١,٦٩٥	٠,٠٩٠
التمويل التكنولوجي		٠,٠١٨	٠,٠٦٧	٠,٣٠٢	٠,٧٦٣
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٣٣	٠,٠٦٩	٣,٧٦٧	٠,٠٠٠
الاقراض التكنولوجي	جودة الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٠٠	٠,٠٦٧	٣,٢٨١	٠,٠٠١
المدفوعات الالكترونية		٠,١٧٧	٠,٠٧٢	٢,٧٣٧	٠,٠٠٦
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١٦٢	٠,٠٧٣	٢,٥١١	٠,٠١٢
التمويل التكنولوجي		٠,٠٤٧	٠,٠٦٧	٠,٧٧٦	٠,٤٣٨
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٥٢	٠,٠٦٨	٤,٠٣٤	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامجSPSS

تظهر النتائج المعروضة في الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- **ينص الفرض الثاني على أنه "يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية بأبعادها (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل**

التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) كمتغيرات مستقلة على الشمول المالي بأبعادها (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية) كمتغير تابع". وينبثق من هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية تبعاً للمتغير التابع:

- الفرض الفرعي الأول فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١٠) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع الوصول الى الخدمات المالية الرقمية حيث أن (β = 0.245, 0.132, 0.189, 0.255; CR = 3.985, 2.016, 2.891, 4.042).
- الفرض الفرعي الثاني فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١٠) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع استخدام الى الخدمات المالية الرقمية حيث أن (β = 0.239, 0.245, 0.233; CR = 3.963, 3.840, 3.767).
- الفرض الفرعي الثالث فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١٠) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع جودة الى الخدمات المالية الرقمية حيث أن (β = 0.200, 0.177, 0.162, 0.252; CR = 3.281, 2.737, 2.511, 4.034).

ويمكن للباحث تجسيد العلاقات المباشرة بالفرض الثاني من واقع مخرجات التحليل الاحصائي للبرنامج AMOS الاصدار السادس والعشرين من خلال الشكل رقم (٢):

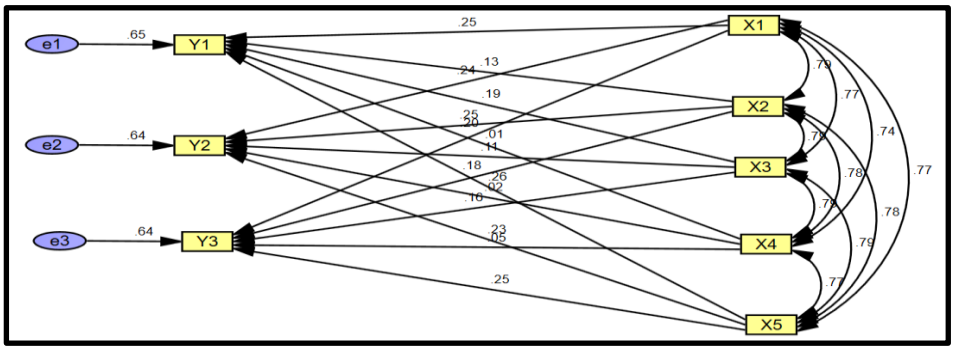

شكل رقم (2): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة

وبناء على النتائج السابقة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية بأبعادها (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) كمتغيرات مستقلة على الشمول المالي بأبعادها (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية) كمتغير تابع.**

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة:**

جدول رقم (١١): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثالث)

أبعاد المتغير المستقل	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
الاقراض التكنولوجي	حواجز جغرافية	٠,٣٢٦	٠,٠٥٧	٦,٠٩٥	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,١٥٣	٠,٠٦١	٢,٦٨٧	٠,٠٠٧
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,٠٩٧	٠,٠٦٢	١,٧١٣	٠,٠٨٧
التمويل التكنولوجي		٠,١٢٦	٠,٠٥٧	٢,٣٤٩	٠,٠١٩
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٠٥	٠,٠٥٨	٣,٧٤٦	٠,٠٠٠
الاقراض التكنولوجي	الحواجز الاجرائية	٠,٣٢٢	٠,٠٥٨	٥,٧٩٣	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,٠٧١	٠,٠٦٢	١,٢٠٤	٠,٢٢٩

تابع جدول رقم (١١): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثالث)

أبعاد المتغير المستقل	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١١٨	٠,٠٦٤	٢,٠٠٧	٠,٠٤٥
التمويل التكنولوجي		٠,١٣١	٠,٠٥٨	٢,٣٥٥	٠,٠١٩
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٤٦	٠,٠٥٩	٤,٣١٦	٠,٠٠٠
الاقراض التكنولوجي	حواجز التسويق	٠,٣٣٢	٠,٠٦١	٥,٧٤٠	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,١٤٩	٠,٠٦٥	٢,٤٢٨	٠,٠١٥
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١٤٧	٠,٠٦٦	٢,٤٠٤	٠,٠١٦
التمويل التكنولوجي		٠,٠٠٦	٠,٠٦١	٠,١٠٢	٠,٩١٩
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٢٩	٠,٠٦٢	٣,٨٦٣	٠,٠٠٠
الاقراض التكنولوجي	الحواجز الثقافية	٠,٤١٥	٠,٠٥٦	٧,٧٦٥	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,٠٨٦	٠,٠٦٠	١,٥٢٠	٠,١٢٩
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١٠٩	٠,٠٦١	١,٩١٩	٠,٠٥٥
التمويل التكنولوجي		٠,٠٩٣	٠,٠٥٦	١,٧٣٨	٠,٠٨٢
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,١٩٧	٠,٠٥٧	٣,٥٩٥	٠,٠٠٠
الاقراض التكنولوجي	الحواجز النفسية	٠,٣٣٣	٠,٠٥٦	٦,٢٨٢	٠,٠٠٠
المدفوعات الالكترونية		٠,٠٨١	٠,٠٦٠	١,٤٤٧	٠,١٤٨
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,١٨٤	٠,٠٦٢	٣,٢٦٩	٠,٠٠١
التمويل التكنولوجي		٠,١٦٥	٠,٠٥٦	٣,١١٢	٠,٠٠٢
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,١٤٩	٠,٠٥٧	٢,٧٣٨	٠,٠٠٦
الاقراض التكنولوجي	حواجز التكلفة	٠,٢٩٠	٠,٠٥٦	٥,٤٩٥	٠,٠٠٠

تابع جدول رقم (١١): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الثالث)

أبعاد المتغير المستقل	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
المدفوعات الالكترونية		٠,١٥٦	٠,٠٦٠	٢,٧٧٥	٠,٠٠٦
الاستثمار والادخار التكنولوجي		٠,٠٩١	٠,٠٦١	١,٦٢٨	٠,١٠٤
التمويل التكنولوجي		٠,١٢٧	٠,٠٥٦	٢,٣٩٥	٠,٠١٧
الرقابة المالية التكنولوجية		٠,٢٤٨	٠,٠٥٧	٤,٥٧٨	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (١١) ما يلي:

- **ينص الفرض الثالث على أنه "يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية بأبعادها (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) كمتغيرات مستقلة على حواجز الاستبعاد المالي بأبعاده (الحواجز الجغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق، والحواجز الثقافية، والحواجز النفسية، وحواجز التكلفة) كمتغير تابع". وينبثق من هذا الفرض ستة فروض فرعية تبعاً للمتغير التابع:**

- الفرض الفرعي الأول فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع الحواجز الجغرافية حيث أن (β = 0.326, 0.153, 0.126, 0.205; CR = 6.095, 2.687, 2.349, 3.746).

- الفرض الفرعي الثاني فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة

(الاقراض التكنولوجي، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع الحواجز الاجرائية حيث أن (β = 0.322, 0.118, 0.131, 0.246; CR = 5.793, 2.007, 2.355, 4.316).

- الفرض الفرعي الثالث فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع حواجز التسويق حيث أن (β = 0.332, 0.149, 0.147, 0.229; CR = 5.740, 2.428, 2.404, 3.863).
- الفرض الفرعي الرابع فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع الحواجز الثقافية حيث أن (β = 0.415, 0.197; CR = 7.765, 3.595).
- الفرض الفرعي الخامس فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع الحواجز النفسية حيث أن (β = 0.333, 0.184, 0.165, 0.149; CR = 6.282, 3.269, 3.112, 2.738).
- الفرض الفرعي السادس فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة للتكنولوجيا المالية، حيث يشير الجدول رقم (١١) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (الاقراض التكنولوجي، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) والمتغير التابع حواجز التكلفة حيث أن (β = 0.290, 0.156, 0.127, 0.248; CR = 5.495, 2.775, 2.395, 4.578).

ويمكن للباحث تجسيد العلاقات المباشرة بالفرض الثالث من واقع مخرجات التحليل الاحصائي للبرنامج AMOS الاصدار السادس والعشرين من خلال الشكل التالي:

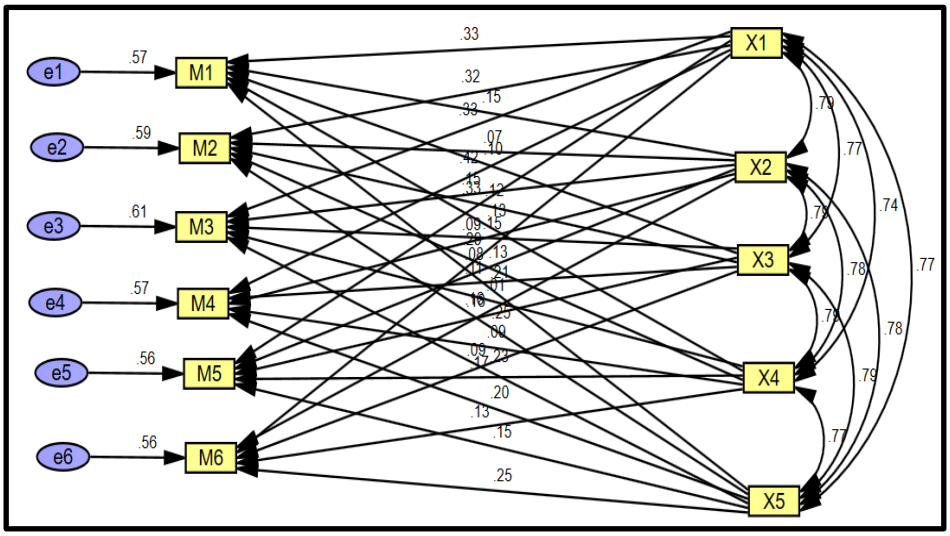

شكل رقم (٣): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة

وبناء على النتائج السابقة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية بأبعادها (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) كمتغيرات مستقلة على حواجز الاستبعاد المالي بأبعاده (الحواجز الجغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق، والحواجز الثقافية، والحواجز النفسية، وحواجز التكلفة) كمتغير تابع.**

- **نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الرابع للدراسة:**

جدول رقم (١٢): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (الفرض الرابع)

أبعاد المتغير المستقل	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية Beta	الخطأ المعياري	CR	Sig
حواجز جغرافية	الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٨٠	٠,٠٦٤	٤,٦١٣	٠,٠٠٠
الحواجز الاجرائية		٠,٢٣٧	٠,٠٦٩	٣,٦٩٩	٠,٠٠٠
حواجز التسويق		٠,٢٧٤	٠,٠٦١	٤,٨٦٢	٠,٠٠٠
الحواجز الثقافية		٠,٠٧٢	٠,٠٦٤	١,٢٠١	٠,٢٣٠
الحواجز النفسية		٠,٠٥٤	٠,٠٦٣	٠,٩١٤	٠,٣٦١
حواجز التكلفة		٠,٠٠٣-	٠,٠٦٩	٠,٠٤٥-	٠,٩٦٤
حواجز جغرافية	استخدام الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٦٩	٠,٠٦١	٤,٦٦٠	٠,٠٠٠
الحواجز الاجرائية		٠,٢٣٥	٠,٠٦٥	٣,٨٥٥	٠,٠٠٠
حواجز التسويق		٠,٢٤٩	٠,٠٥٧	٤,٦٣٨	٠,٠٠٠
الحواجز الثقافية		٠,١١٨	٠,٠٦١	٢,٠٨٥	٠,٠٣٧
الحواجز النفسية		٠,٠٠٠	٠,٠٥٩	٠,٠٠٢-	٠,٩٩٩
حواجز التكلفة		٠,٠٦٠	٠,٠٦٥	٠,٩٧٢	٠,٣٣١
حواجز جغرافية	جودة الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٦٣	٠,٠٦٢	٤,٣٩٣	٠,٠٠٠
الحواجز الاجرائية		٠,٢٢٩	٠,٠٦٧	٣,٦١٦	٠,٠٠٠
حواجز التسويق		٠,٢٧٥	٠,٠٥٨	٤,٩٣٩	٠,٠٠٠
الحواجز الثقافية		٠,١١٤	٠,٠٦٢	١,٩٤٤	٠,٠٥٢
الحواجز النفسية		٠,٠٥٢-	٠,٠٦٠	٠,٨٩٨-	٠,٣٦٩
حواجز التكلفة		٠,٠٩٠	٠,٠٦٦	١,٤٠٥	٠,١٦٠

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- **ينص الفرض الرابع على أنه "يوجد تأثير معنوي لحواجز الاستبعاد المالي بأبعاده (الحواجز الجغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق، والحواجز الثقافية، والحواجز النفسية، وحواجز التكلفة) كمتغيرات مستقلة على الشمول المالي بأبعاده (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية) كمتغير تابع". وينبثق من هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية تبعاً للمتغير التابع:**

- الفرض الفرعي الأول فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لحواجز الاستبعاد المالي، حيث يشير الجدول رقم (١٢) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (حواجز جغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق) والمتغير التابع الوصول الى الخدمات المالية الرقمية حيث أن (β = 0.280, 0.237, 0.274; CR = 4.613, 3.699, 4.862).

- الفرض الفرعي الثاني فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لحواجز الاستبعاد المالي، حيث يشير الجدول رقم (١٢) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (حواجز جغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق، والحواجز الثقافية) والمتغير التابع استخدام الخدمات المالية الرقمية حيث أن (β = 0.269, 0.235, 0.249, 0.118; CR = 4.660, 3.855, 4.638, 2.085).

- الفرض الفرعي الثالث فقد تم اثبات صحته جزئياً بالنسبة لحواجز الاستبعاد المالي، حيث يشير الجدول رقم (١٢) الى قيم معامل المسار ومستوى معنويته بين المتغيرات المستقلة (حواجز جغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق) والمتغير التابع جودة الخدمات المالية الرقمية حيث أن (β = 0.263, 0.229, 0.275; CR = 4.393, 3.616, 4.939).

ويمكن للباحث تجسيد العلاقات المباشرة بالفرض الرابع من واقع مخرجات التحليل الاحصائي للبرنامج AMOS الاصدار السادس والعشرين من خلال الشكل التالي:

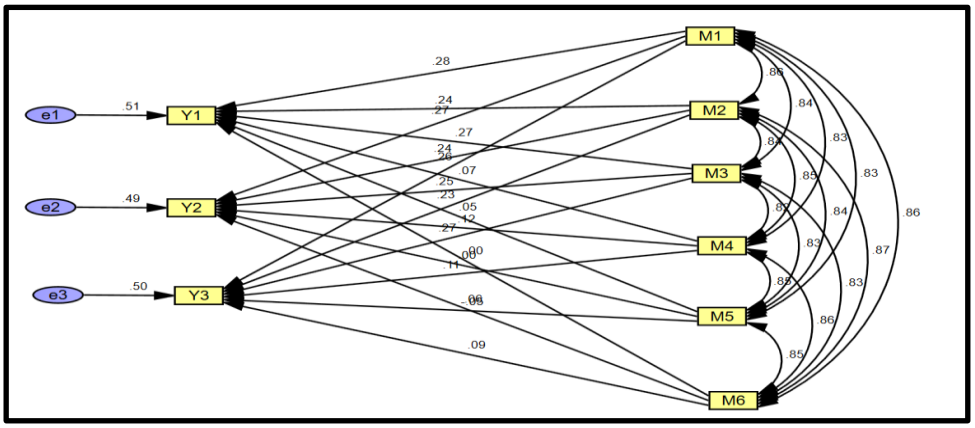

شكل رقم (٤): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرابع للدراسة

وبناء على النتائج السابقة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الرابع للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي لحواجز الاستبعاد المالي بأبعاده (الحواجز الجغرافية، والحواجز الاجرائية، وحواجز التسويق، والحواجز الثقافية، والحواجز النفسية، وحواجز التكلفة) كمتغيرات مستقلة على الشمول المالي بأبعاده (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية) كمتغير تابع.**

- **<u>نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الخامس للدراسة (نتائج الأثر غير المباشر):</u>**

يهدف الفرض الخامس للدراسة الى اختبار التأثير غير المباشر من خلال توسيط حواجز الاستبعاد المالي بين التكنولوجيا المالية بأبعادها والشمول المالي، وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (١٣) التالي:

جدول رقم (١٣): نتائج اختبارات التأثيرات غير المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة (توسيط حواجز الاستبعاد المالي)

أبعاد المتغير المستقل	المتغير الوسيط	أبعاد المتغير التابع	قيم المعاملات المعيارية غير المباشرة	CR	Sig
الاقراض التكنولوجي	حواجز الاستبعاد المالي	الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٩٣	٣,٥٥٣	***
المدفوعات الالكترونية			٠,١٠١	٣,٤١٣	***
الاستثمار والادخار التكنولوجي			٠,١٠٨	٣,٤١٦	***
التمويل التكنولوجي			٠,٠٩٤	٣,٣٧٣	***
الرقابة المالية التكنولوجية			٠,١٨٥	٣,٤٨٧	***
الاقراض التكنولوجي		استخدام الخدمات المالية الرقمية	٠,٣٠٤	٤,٠٦٩	***
المدفوعات الالكترونية			٠,١٠٥	٣,٣٤٤	***
الاستثمار والادخار التكنولوجي			٠,١١٣	٣,٧٤٣	***
التمويل التكنولوجي			٠,٠٩٨	٣,٢٩٧	***
الرقابة المالية التكنولوجية			٠,١٩٢	٣,٧٥٦	***
الاقراض التكنولوجي		جودة الخدمات المالية الرقمية	٠,٢٩٣	٣,٨٩٩	***
المدفوعات الالكترونية			٠,١٠١	٣,٤٤٣	***
الاستثمار والادخار التكنولوجي			٠,١٠٩	٣,٦٠٥	***
التمويل التكنولوجي			٠,٠٩٥	٣,٢٤٤	***
الرقابة المالية التكنولوجية			٠,١٨٥	٣,٨٤٣	***

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

- **ينص الفرض الخامس على أنه "يوجد تأثير معنوي غير مباشر لحواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية بأبعادها (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي،**

والرقابة المالية التكنولوجية) كمتغيرات مستقلة على الشمول المالي بأبعاده (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية) كمتغير تابع". وينبثق من هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية تبعاً للمتغير التابع:

- الفرض الفرعي الأول فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لأبعاد التكنولوجيا المالية المتمثلة في (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية)، حيث أن (β = 0.293, 0.101, 0.185, 0.094, 0.108)، في ظل وساطة حواجز الاستبعاد المالي، حيث يشير الجدول رقم (١٣) الى أن هناك تأثيراً معنوياً غير مباشراً للتكنولوجيا المالية عبر متغير الوسيط التداخلي (حواجز الاستبعاد المالي) على الوصول الى الخدمات المالية الرقمية كأحد أبعاد الشمول المالي.
- الفرض الفرعي الثاني فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لأبعاد التكنولوجيا المالية المتمثلة في (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية)، حيث أن (β = 0.304, 0.192, 0.098, 0.113, 0.105)، في ظل وساطة حواجز الاستبعاد المالي، حيث يشير الجدول رقم (١٣) الى أن هناك تأثيراً معنوياً غير مباشراً للتكنولوجيا المالية عبر متغير الوسيط التداخلي (حواجز الاستبعاد المالي) على استخدام الخدمات المالية الرقمية كأحد أبعاد الشمول المالي.
- الفرض الفرعي الثالث فقد تم اثبات صحته كلياً بالنسبة لأبعاد التكنولوجيا المالية المتمثلة في (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية)، حيث أن (β = 0.293, 0.185, 0.095, 0.109, 0.101)، في ظل وساطة حواجز الاستبعاد المالي، حيث يشير الجدول رقم (١٣) الى أن هناك تأثيراً معنوياً غير مباشراً للتكنولوجيا المالية عبر متغير

الوسيط التداخلي (حواجز الاستبعاد المالي) على جودة الخدمات المالية الرقمية كأحد أبعاد الشمول المالي.

ويمكن للباحث تجسيد العلاقات المباشرة بالفرض الخامس من واقع مخرجات التحليل الاحصائي للبرنامج AMOS الاصدار السادس والعشرين من خلال الشكل التالي:

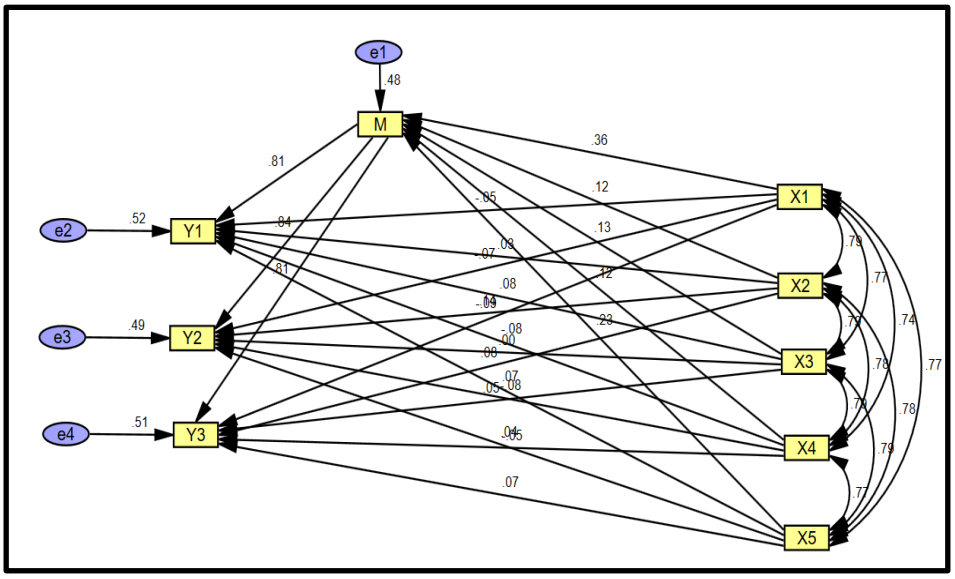

شكل رقم (٥): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الخامس للدراسة

وبناء على النتائج السابقة للفروض الفرعية يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الخامس للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير معنوي غير مباشر لحواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية بأبعادها (الاقراض التكنولوجي، والمدفوعات الالكترونية، والاستثمار والادخار التكنولوجي، والتمويل التكنولوجي، والرقابة المالية التكنولوجية) كمتغيرات مستقلة على الشمول المالي بأبعاده (الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وجودة الخدمات المالية الرقمية) كمتغير تابع.**

١٣ -٦ : نتائج اختبارات الفروق الجوهرية:

ينص الفرض الاحصائي السادس على " **يوجد اختلافات معنوية بين أراء عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم (النوع –المؤهل الدراسى – تصنيف المشروع – عمر المشروع)**"

ولغرض اختبار الفرض الاحصائي السابق اعتمد الباحث على اجراء اختبار الفروق الجوهرية One Way ANOVA وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الجدول رقم (١٤) التالي:

جدول رقم (١٤): نتائج اختبارات الفروق الجوهرية

المتغير	النوع		المؤهل الدراسي		تصنيف المشروع		عمر المشروع	
	F-Value	Sig.	F-Value	Sig.	F-Value	Sig.	F-Value	Sig.
الاقراض التكنولوجي	٢,٣٤٤	٠,١٢٧	٠,٣٩٠	٠,٦٧٧	٠,٣٣٧	٠,٥٦٢	٠,٦٨٠	٠,٥٦٥
المدفوعات الالكترونية	١,١٨٧	٠,٤١٤	٠,٣٤٣	٠,٧١٠	٠,٤٠١	٠,٥٢٧	٠,٩١٣	٠,٤٣٥
الاستثمار والادخار التكنولوجي	٣,٠٣١	٠,٠٨٢	٠,٣٨٠	٠,٦٨٤	٠,٥٩٨	٠,٤٤٠	١,٤٨٤	٠,٢١٩
التمويل التكنولوجي	٠,٦٤٩	٠,١٠٣	٠,١٨٣	٠,٨٣٣	١,١٦٨	٠,٢٨٠	٠,٧١٢	٠,١١٨
الرقابة المالية التكنولوجية	١,٩٨٩	٠,١٥٩	٠,١٤٥	٠,٨٦٥	١,٠٥١	٠,٣٠٦	٠,٩٧٥	٠,٣١٦
المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية	٠,٢٢٦	٠,٤٠٥	٠,٠٠١	٠,٩٩٩	٠,٨١٨	٠,٣٦٦	١,٩٨٩	٠,١١٥
حواجز جغرافية	٠,٠٧٤	٠,٤٤٢	٠,٢٢٦	٠,٧٩٨	٠,٠٠٢	٠,٩٦١	١,١٠٢	٠,٣٤٨
الحواجز الاجرائية	٠,٩٦٧	٠,٤٧١	٠,١٩٦	٠,٨٢٢	٠,١١٤	٠,٧٣٦	٠,٨٥٧	٠,٤٦٤
حواجز التسويق	١,٤٤٤	٠,٢٣٠	٠,٢١١	٠,٨١٠	٠,٠٧٠	٠,٧٩١	١,٣٠٦	٠,٢٧٢
الحواجز الثقافية	٠,٨٤٦	٠,٣٥٨	٠,٣٤٠	٠,٧١٢	٠,١٦٧	٠,٦٨٣	٠,٧٤٠	٠,٥٢٩
الحواجز النفسية	٠,٤٣٣	٠,٣٥٩	٠,٣٠٤	٠,٧٣٨	٠,٠٣٤	٠,٨٥٤	١,٣٢١	٠,٢٦٧
حواجز التكلفة	٢,٦١٩	٠,١٠٦	٠,٢٩٦	٠,٧٤٤	٠,٠٧٦	٠,٧٨٣	٢,٢٧٦	٠,٠٧٩
المتغير الوسيط: حواجز الاستبعاد المالي	٣,١٠٩	٠,٠٧٩	٠,٢٢٤	٠,٧٩٩	٠,٠٣١	٠,٨٦٠	١,٣٢٥	٠,٢٦٦
الوصول الى الخدمات المالية الرقمية	٢,٠٢٦	٠,١٥٥	٠,١٦٣	٠,٨٥٠	٠,١٤١	٠,٧٠٨	١,٣٩١	٠,٢٤٥
استخدام الخدمات المالية الرقمية	٣,٠١٣	٠,٠٨٣	٠,٩٣٥	٠,٣٩٣	٠,٩٤٣	٠,٣٣٢	١,٤٥٠	٠,٢٢٨
جودة الخدمات المالية الرقمية	٢,٨٩١	٠,٠٩٠	٠,٢٧١	٠,٧٦٣	٠,٠٤٦	٠,٨٢٩	١,٥٥٠	٠,٢٠١
المتغير التابع: الشمول المالي	٢,٨١٠	٠,٠٩٤	٠,٢٩١	٠,٧٤٧	٠,٢٩٢	٠,٥٨٩	١,٥٥٤	٠,٢٠٠

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (١٤) لنتائج اختبارات الفروق الجوهرية الموضحة بالجدول رقم (١٣) مجموعة من الملاحظات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- عدم معنوية قيمة F وفقاً للنوع لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥٪، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف النوع على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف نوعها تتفق على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه **لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالنوع.**
- عدم معنوية قيمة F وفقاً للمؤهل الدراسي لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥٪، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف المؤهل الدراسي على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف المؤهل الدراسي تتفق على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه **لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بالمؤهل الدراسي.**
- عدم معنوية قيمة F وفقاً لتصنيف المشروع لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥٪، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف تصنيف المشروع على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف تصنيف المشروع تتفق على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه **لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز**

الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بتصنيف المشروع.

- عدم معنوية قيمة F وفقاً لعمر المشروع لكافة المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية للبحث (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) حيث أن قيمة المعنوية لكافة المتغيرات أكبر من ٥٪، وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لاختلاف عمر المشروع على كافة متغيرات البحث أي أن مفردات العينة باختلاف عمر المشروع تتفق على متغيرات البحث وأبعادها. أي أنه **لا توجد فروق معنوية بين آراء مفردات العينة حول متغيرات الدراسة (التكنولوجيا المالية بأبعادها، وحواجز الاستبعاد المالي بأبعادها، والشمول المالي بأبعادها) وفق المتغير الديموغرافي الخاص بعمر المشروع.**

وتأسيساً على النتائج السابق عرضها يمكن للباحث رفض الفرض الاحصائي السادس للدراسة وقبوله كلياً على الشكل العدم التالي: **لا توجد فروق معنوية بين أراء عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغر افية والتنظيمية الخاصه بهم (النوع –المؤهل الدراسى – تصنيف المشروع – عمر المشروع).**

أخيراً : مناقسة النتائج والتوصيات

أ-مناقشة النتائج

الفرض الإحصائي الأول:

"توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد التكنولوجيا المالية و أبعاد حواجز الاستبعاد المالي و أبعاد الشمول المالي الرقمي."

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي، تم قبول الفرض الأول، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد التكنولوجيا المالية وحواجز الاستبعاد المالي وأبعاد الشمول المالي الرقمي. هذه النتائج تعكس ما توصلت إليه دراسة Ravikumar (2019) التي أكدت دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي وتقليل العقبات أمام الفئات المهمشة، ودراسة

Ngxabani et al (2024) التي أشارت إلى أن تقنيات مثل البلوكتشين تسهم في تخفيف حواجز الإقصاء المالي وتوسيع نطاق الشمول المالي.

الفرض الإحصائي الثاني:

"يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على أبعاد الشمول المالي الرقمي (الوصول، الاستخدام، الجودة)."

أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي الرقمي، مما يدعم قبول الفرض الثاني. هذا يتفق مع دراسة Tay et al (2022) التي أوضحت دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، ودراسة Hu & Li (2023) التي أكدت دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات وزيادة الكفاءة.

الفرض الإحصائي الثالث:

"يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي."

تم قبول الفرض الثالث جزئيًا، حيث تبين أن التكنولوجيا المالية تؤثر على بعض أبعاد حواجز الاستبعاد المالي. تدعم هذه النتيجة دراسة Darnida et al (2024) التي أكدت أهمية التعليم المالي الناتج عن التكنولوجيا في تقليل الحواجز الإجرائية، ودراسة Ngxabani et al (2024) التي أشارت إلى تقليل التكاليف باستخدام التكنولوجيا المالية.

الفرض الإحصائي الرابع :

"يوجد تأثير معنوي لحواجز الاستبعاد المالي على أبعاد الشمول المالي الرقمي."

تم قبول الفرض الرابع جزئيًا، حيث أظهرت النتائج تأثير بعض حواجز الاستبعاد المالي على الشمول المالي الرقمي. تتماشى هذه النتيجة مع دراسة Huang et al (2024) التي أوضحت أن معالجة الحواجز الجغرافية والإجرائية تعزز الشمول المالي، ودراسة Náñez Alonso et al (2022) التي قدمت حلولًا لتقليل الحواجز الجغرافية.

الفرض الإحصائي الخامس:

"يوجد تأثير غير مباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي."

تم قبول الفرض الخامس جزئيًا، حيث أثبت التحليل الإحصائي وجود تأثير غير مباشر لحواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي. يتفق ذلك مع دراسة Ngxabani et al (2024) التي أبرزت دور التكنولوجيا في تخفيف الإقصاء المالي، ودراسة Hu & Li (2023) التي أكدت تأثير التنظيم المالي على تحسين الشمول المالي الرقمي.

الفرض الإحصائي السادس:

"يوجد اختلافات معنوية بين آراء العملاء تجاه متغيرات الدراسة تبعًا لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية."

تم رفض الفرض السادس، حيث لم تظهر النتائج فروقًا معنوية بين آراء العملاء تبعًا لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية. تتعارض هذه النتيجة مع بعض الدراسات مثل Le Quoc (2024) التي أوضحت تأثير العوامل الديمغرافية على الشمول المالي، لكنها قد تعكس تماسكًا في آراء العملاء المستهدفين بغض النظر عن الاختلافات الديمغرافية.

جدول ١٥ ملخص للتساؤلات والفروض والأهداف والنتائج

التساؤلات	الأهداف	الفروض	الأسلوب الإحصائي	النتيجة
ما طبيعة علاقة الارتباط بين أبعاد التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي وأبعاد حواجز الاستبعاد المالي ؟	الكشف عن طبيعة علاقة الارتباط بين أبعاد التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي وأبعاد حواجز الاستبعاد المالي.	**توجد علاقة ارتباط معنوى بين أبعاد التكنولوجيا المالية و أبعاد الشمول المالي و أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.**	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الاول
ما تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي ؟	قياس تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي.	**يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي (الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية- استخدام الخدمات المالية الرقمية- جودة الخدمات المالية الرقمية)**	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الثانى
التساؤلات	**الأهداف**	**الفروض**	**الأسلوب الإحصائي**	**النتيجة**

التساؤلات	الأهداف	الفروض	الأسلوب الإحصائي	النتيجة
ما تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي ؟	قياس تأثير التكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.	**يوجد تأثير معنوى للتكنولوجيا المالية على أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.**	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الثالث
ما تأثير حواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي؟	قياس تأثير حواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي.	**يوجد تأثير معنوى لحواجز الاستبعاد المالي على أبعاد تعزيز الشمول المالي الرقمي (الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية- استخدام الخدمات المالية الرقمية- جودة الخدمات المالية الرقمية)**	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الرابع
ما التأثير غير المباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي ؟	قياس تأثير الغير المباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي .	**يوجد تأثير الغير المباشر لحواجز الاستبعاد المالي في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي الرقمي .**	أسلوب تحليل الانحدار	قبول الفرض الخامس
ما الاختلافات الادراكية المؤثرة على أراء العملاء اتجاه المتغيرات تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم .	القياس الدقيق للاختلافات الادراكية المؤثرة على أراء العملاء اتجاه المتغيرات تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم	**يوجد اختلافات معنوية بين أراء العملاء اتجاه متغيرات الدراسة تبعاً لاختلاف العوامل الديمغرافية والتنظيمية الخاصه بهم**(النوع ، المؤهل الدراسي، تصنيف المشروع ، عمر المشروع) .	أسلوب تحليل الانحدار	رفض الفرض السادس

المصدر من إعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة ونتائج التحليل الاحصائى

ب-التوصيات وإلية التنفيذ:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، بمكن للباحث تقديم التوصيات التإلية وإلية تنفيذها على النحو التإلي:

جدول (١٦) توصيات الدراسة

النتيجة	التوصية	آلية التنفيذ	المسؤول عن التنفيذ	المدة المستغرقة
توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد التكنولوجيا المالية وحواجز الاستبعاد المالي وأبعاد الشمول المالي الرقمي.	تعزيز دور التكنولوجيا المالية في إزالة حواجز الاستبعاد المالي وتحسين الشمول المالي الرقمي.	١. إعداد برامج شراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا لتوفير حلول مالية رقمية ميسرة. ٢. تطوير تطبيقات مخصصة للفئات المهمشة توفر خدمات مالية مبتكرة مثل التمويل متناهي الصغر والمدفوعات الإلكترونية.	البنوك المحلية، وشركات التكنولوجيا المالية.	من ٦ إلى ١٢ شهرًا.
يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على أبعاد الشمول المالي الرقمي.	زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتعزيز جودة وكفاءة الخدمات المالية الرقمية.	١. تحسين شبكات الاتصال في المناطق النائية بالتعاون مع شركات الاتصالات. ٢. تخصيص حوافز ضريبية للشركات التي تقدم خدمات مالية رقمية مبتكرة. ٣. إنشاء مراكز تدريب لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	الحكومة، وشركات الاتصالات، والمؤسسات المالية.	من سنة إلى سنتين.
يوجد تأثير معنوي للتكنولوجيا المالية على بعض أبعاد حواجز الاستبعاد المالي.	تصميم حلول مالية وتقنية تساهم في تقليل الحواجز الجغرافية والإجرائية والتكلفة.	١. إنشاء وحدات مالية متنقلة لتقديم الخدمات في المناطق الريفية. ٢. تطوير نماذج تمويل رقمية تعتمد على التكنولوجيا (مثل التمويل الجماعي عبر الإنترنت). ٣. تبسيط الإجراءات باستخدام تقنيات الهوية الرقمية.	البنوك المركزية، وشركات التكنولوجيا المالية.	من سنة إلى سنة ونصف.
تأثير حواجز الاستبعاد المالي على أبعاد الشمول المالي الرقمي يتطلب معالجة دقيقة لبعض	تحسين التعليم المالي وزيادة الوعي بثقافة الشمول المالي الرقمي بين مختلف فئات المجتمع.	١. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية في المؤسسات التعليمية لتعريف الأفراد بأهمية التكنولوجيا المالية.	وزارة المالية، والمؤسسات التعليمية والإعلامية.	من ٦ إلى ٩ أشهر.

النتيجة	التوصية	آلية التنفيذ	المسؤول عن التنفيذ	المدة المستغرقة
الحواجز مثل الجغرافية والثقافية.		٢. إطلاق حملات توعوية على وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بأهمية الشمول المالي الرقمي.		
يوجد تأثير غير مباشر لحواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي.	تطوير نماذج مبتكرة تركز على تقليل أثر حواجز الإقصاء المالي وتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية.	١. تطبيق أنظمة مدفوعات قائمة على تقنية البلوكتشين لضمان الشفافية وتقليل التكاليف. ٢. توفير دعم مالي وفني للشركات الناشئة التي تطور تطبيقات تستهدف تحسين الشمول المالي الرقمي. ٣. تقديم خطط تمويل مدعومة.	البنوك التجارية، وشركات التكنولوجيا المالية.	من سنة إلى سنتين.
لا توجد فروق معنوية بين آراء العملاء تجاه متغيرات الدراسة تبعًا للعوامل الديمغرافية والتنظيمية.	تبني استراتيجيات تسويقية شاملة تلبي احتياجات جميع فئات العملاء بطريقة متوازنة.	١. إجراء دراسات دورية لفهم احتياجات العملاء بشكل أكثر دقة. ٢. تصميم برامج تسويقية موجهة تعكس تجارب المستخدمين المختلفين. ٣. توفير قنوات دعم عملاء متعددة تناسب الفئات المختلفة من العملاء.	شركات التسويق والبنوك التجارية.	من ٣ إلى ٦ أشهر.

المصدر : من اعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة

مقترحات لبحوث مستقبلية

نظرًا لما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج حول **تأثير التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي الرقمي، ودور حواجز الاستبعاد المالي كمتغير وسيط**، فإن الباحث يرى ضرورة إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية التي تُسهم في إثراء المكتبة العربية وتوسيع نطاق المعرفة في هذا المجال، خصوصًا في ظل ما تمثله **المشروعات المتوسطة والصغيرة من أهمية استراتيجية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، والدور المتنامي الذي تلعبه **وزارة التنمية المحلية** في دعم هذه الفئة من خلال المبادرات الحكومية مثل "مشروعك."

وتُعد وزارة التنمية المحلية نموذجًا مهمًا لتدخل الدولة في تصميم وتنفيذ سياسات تستهدف تعزيز التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي الرقمي، مما يفتح المجال لبحوث مستقبلية تُعنى بتقييم وتطوير هذه السياسات. وفي ضوء ذلك، يمكن اقتراح عدد من الموضوعات البحثية التي تمثل امتدادًا للدراسة الحالية، ومنها:

١. **دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الشمول المالي الرقمي في الدول النامية، مع دراسة تطبيقية على برامج وزارة التنمية المحلية.**
٢. **تحليل جدوى استخدام العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي بالمشروعات الصغيرة في إطار السياسات الحكومية المحلية.**
٣. **العوامل الثقافية والاجتماعية المؤثرة على تقبل التكنولوجيا المالية في المجتمعات المحلية ودور وزارة التنمية المحلية في التوعية المجتمعية.**
٤. **دراسة مقارنة لنماذج الشمول المالي الرقمي بين الدول العربية والدول المتقدمة، مع تحليل سياسات التدخل الحكومية.**
٥. **إجراء دراسة مقارنة بين الهيئات الحكومية (مثل وزارة التنمية المحلية) والقطاع الخاص لاختبار فعالية التدخل في تعزيز الشمول المالي الرقمي.**
٦. **مقارنة دور البنوك المختلفة في تطبيق التكنولوجيا المالية لدى المشروعات الصغيرة بالتوازي مع مبادرات وزارة التنمية المحلية.**

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

البدوي، رضا مصطفي حسن. (٢٠١٩). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا, ٣٩(٢) , ٣٨١-٤٣٢. caf.2019.126178/١٠,٢١٦٠٨

الحمامصي ، إيمان فتحي عبده. (٢٠٢٢). تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري على تعزيز شمولهم المالي والدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ٣٢(٣) ، ٨١١-٩٣٤.

درويش، رغد موسى محمد. (٢٠٢٤). أثر التكنولوجيا المالية على خدمات المصارف الإسلامية في فلسطين من وجهة نظر المتعاملين (رسالة دكتوراه).

سايغي. (٢٠٢٣). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي–دراسة حالة الامارات العربية المتحدة. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، ٤(٢)، ٣٠-٥٠

عبد السلام، ممدوح عبد المولى، أبو نار، محمد سيد، وعبد الحليم، سهام يحيى. (٢٠٢٤). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك المصرية. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية).

على ، ايمان حسين ؛ عزيز ، عزو خليفة . (٢٠٢٣). دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي لدى المصارف) دراسة ميدانية على عينة من المصارف الخاصة في محافظة اربيل . مجلة دراسات محاسبية ومالية ، ١٨(٦٥) ، ٤٦٥. ٤٧٧ .

عوض،أية عادل محمود. (٢٠٢١). "أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر الائتمانية بالبنوك". مجلة الدراسات المالية والتجارية،٣١(٣)، ٣٤٤-٣٦٩.

كحلة، عبير أشرف محمد. (٢٠٢٤). أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي المالي في البنوك التجارية كمدخل لتفعيل الشمول المالي الرقمي. المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط)، ٤٤(٨٢)، ٢٨٣-٣٥٠

كردوسي. (٢٠٢٤). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (رسالة دكتوراه).

نعمة، نغم حسين، ومطر، أحمد نوري. (٢٠١٨). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين. عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Abad-Segura, E., González-Zamar, M. D., López-Meneses, E., & Vázquez-Cano, E. (2020). Financial technology: review of trends, approaches and management. Mathematics, 8(6), 951.

Ahmad, M., Majeed, A., Khan, M. A., Sohaib, M., & Shehzad, K. (2021). Digital financial inclusion and economic growth: Provincial data analysis of China. *China Economic Journal*, *14*(3), 291-310.

Alonso, M. P., Gargallo, P., Lample, L., López-Escolano, C., Miguel, J. A., & Salvador, M. (2024). Exploring the role of the counties in preventing financial exclusion in population shrinking territories. Cities, 155, 105495.

Al-Shurafa,Y.A.(2019).The role of Financial Inclusion from National Banks in the Achievement of social responsibility Towards clients (Case study-Islamic Banks are working in the Gaza Strip),Global Journal of Economics and Business,6(1).PP.1-18.

Amaliah, I., Ali, Q., Sudrajad, O. Y., Rusgianto, S., Nu'man, H., & Aspiranti, T. (2024). Does digital financial inclusion forecast sustainable economic growth? Evidence from an emerging economy. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 10(2), 100262.

Anton, S., & Afloarei Nucu, A. E. (2024). The impact of digital finance and financial inclusion on banking stability: International evidence. Oeconomia Copernicana, 15(2), 563-593.

Baker, H., Kaddumi, T. A., Nassar, M. D., & Muqattash, R. S. (2023). Impact of financial technology on improvement of banks' financial performance. Journal of Risk and Financial Management, 16(4), 230.

Caplan, M. A., Birkenmaier, J., and Bae, J. (2021). Financial exclusion in OECD countries: A scoping review. International Journal of Social Welfare, 30(1), 58-71.

Darnida, Y. C., Haryono, A., & Nurriqli, A. (2024). The Role of Financial Technology in Increasing Financial Access. Journal of Management, 3(2), 474-493.

Gallego-Losada, M. J., Montero-Navarro, A., García-Abajo, E., & Gallego-Losada, R. (2023). Digital financial inclusion. Visualizing the academic literature. *Research in international Business and Finance*, *64*, 101862.

Hashemizadeh, A., Ashraf, R. U., Khan, I., & Zaidi, S. A. H. (2023). Digital financial inclusion, environmental quality, and economic development: the contributions of financial development and investments in OECD countries. *Environmental Science and Pollution Research*, *30*(54), 116336-116347.

Hu, W., & Li, X. (2023). Financial technology development and green total factor productivity. Sustainability, 15(13), 10309.

Huang, Y., Shuaib, M., Rahman, M. M., Rahman, M., & Hossain, M. E. (2024). Natural resources, digital financial inclusion, and good governance nexus with sustainable development: Fuzzy optimization to econometric

modeling. In Natural Resources Forum. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

Huang, Z., Lin, C., Liu, X., and Feng, Z. (2024). Navigating digital financial exclusion: Legal imperatives for disabled people in China. Disability & Society, 1-6.

Jalal, A., Al Mubarak, M., & Durani, F. (2023). Financial technology (fintech). In Artificial Intelligence and Transforming Digital Marketing (pp. 525-536). Cham: Springer Nature Switzerland.

Kawamura, T., Mori, T., Motonishi, T., & Ogawa, K. (2021). Is financial literacy dangerous? Financial literacy, behavioral factors, and financial choices of households. *Journal of the Japanese and International Economies*, *60*, 101131.

Le Quoc, D. (2024). The relationship between digital financial inclusion, gender inequality, and economic growth: dynamics from financial development. Journal of Business and Socio-economic Development.

Lee, C. C., Lou, R., & Wang, F. (2023). Digital financial inclusion and poverty alleviation: Evidence from the sustainable development of China. Economic Analysis and Policy, 77, 418-434.

Mahadeva, M. (2024). Financial Exclusion and Financial Inclusion. In Rural Social Infrastructure Development in India: An Inclusive Approach (pp. 37-49). Emerald Publishing Limited.

Malladi, C. M., Soni, R. K., & Srinivasan, S. (2021). Digital financial inclusion: next frontiers—challenges and opportunities. CSI Transactions on ICT, 9(2), 127-134.

Mumtaz, M. Z. (2024). Financial inclusion, digital finance and agricultural participation. Agricultural Finance Review.

Náñez Alonso, S. L., Jorge-Vazquez, J., Reier Forradellas, R. F., and Ahijado Dochado, E. (2022). Solutions to financial exclusion in rural and depopulated areas: Evidence based in Castilla y León (Spain). Land, 11(1), 74.

Naumenkova, S., Mishchenko, S., & Dorofeiev, D. (2019). Digital financial inclusion: Evidence from Ukraine. Investment Management & Financial Innovations, 16(3), 194.

Ngxabani, K., Oosterwyk, G., van Belle, J. P., and Budree, A. (2024, January). Using Blockchain Technology in Providing Mobile Financial Services to Alleviate Financial Exclusion in South Africa. In International Conference on Information Technology & Systems (pp. 183-194). Cham: Springer Nature Switzerland.

Ozili, P. K. (2022). Digital financial inclusion. In *Big Data: A game changer for insurance industry* (pp. 229-238). Emerald Publishing Limited.

Ravikumar, T. (2019). Digital financial inclusion: A payoff of financial technology and digital finance uprising in India. International Journal of Scientific & Technology Research, 8(11), 3434-3438.

Roa, M. J., and Villegas, A. (2023). Financial exclusion and the importance of financial literacy. In Research Handbook on Measuring Poverty and Deprivation (pp. 283-297). Edward Elgar Publishing.

Simba, A., Tajeddin, M., Dana, L. P., and Ribeiro Soriano, D. E. (2024). Deconstructing involuntary financial exclusion: A focus on African SMEs. Small Business Economics, 62(1), 285-305.

Tay, L. Y., Tai, H. T., & Tan, G. S. (2022). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. Heliyon, 8(6).

Xia, Z., Xie, W., Chen, H., & Wang, J. (2023). A literature review of studies on financial exclusion in rural China. Frontiers in Business, Economics and Management, 9(1), 31-34.

Zheng, C., Wang, Z. A., Pan, S., Chen, X., & Jia, S. (2023). Does financial structure still matter for technological innovation when financial technology and financial regulation develop? Technological Forecasting and Social Change, 194, 122747.

قائمة استقصاء

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي الدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي

دراسة ميدانية تعكس دوروزارة التنمية المحلية فى تنمية التكنولوجيا المالية فى المشروعات المتوسطة والصغيرة

لذلك فإن الباحث يطمع في تعاونكم ومساعدتكم في إتمام دراسته من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية، وذلك عبر الإجابة على الأسئلة الواردة بهذه القائمة، مع العلم أن هذه البيانات لن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين سلفًا حسن تعاونكم واهتمامكم

الباحث.

القسم الأول: (المتغير المستقل) : التكنولوجيا المالية

فيما يلي بعض العبارات، من فضلك ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تتفق مع رأيك، بحيث تحصل العبارة الأعلى موافقة على موافق تمامًا (٥)، والأقل موافقة على غير موافق تمامًا (١).

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
الإقراض التكنولوجي					
١. تساعد التكنولوجيا المالية، من خلال تحليل البيانات، في تحسين قرارات الإقراض لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بالإسماعيلية.					
٢. تسهم منصات القروض الرقمية في سد الفجوة بين العرض والطلب على التمويل للمشروعات الصغيرة.					
٣. توفر البنوك خاصية الإقراض المباشر إلكترونيًا لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة بالمحافظة.					
٤. تسهم المنصات الرقمية للبنوك في الربط بين الممولين وأصحاب المشروعات الصغيرة بشكل مباشر.					
المدفوعات التكنولوجية					
٥. يتيح البنك لأصحاب المشروعات في الإسماعيلية خدمات الدفع الإلكتروني عبر تطبيق الهاتف المحمول.					
٦. يوفر التطبيق المصرفي إمكانية إجراء التحويلات المالية الدولية للمشروعات الصغيرة.					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
٧. يمكن لأصحاب المشروعات تبادل العملات إلكترونيًا عبر منصات البنك الرقمية.					
٨. تسهم المدفوعات الرقمية في تقليل الوقت والتكلفة اللازمة لإتمام المعاملات المالية للمشروعات الصغيرة.					
٩. تلبي خدمات المدفوعات الرقمية احتياجات التجارة الإلكترونية للمشروعات في الإسماعيلية.					
الاستثمار والادخار التكنولوجي					
١٠. تتيح التكنولوجيا المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة بالإسماعيلية طرقًا سهلة وآمنة لجذب المدخرات.					
١١. يقدم البنك عروضًا جاذبة لتشجيع أصحاب المشروعات على الادخار عبر منصاته الرقمية.					
١٢. توفر المنصات الرقمية للبنك نصائح ومعلومات استثمارية موجهة لأصحاب المشروعات الصغيرة.					
١٣. تساعد الأدوات التكنولوجية البنوك على دعم الشركات الصغيرة في إدارة مواردها بكفاءة.					
١٤. تتيح التكنولوجيا المالية القيام بالمهام المحاسبية للشركات الصغيرة لتحسين استثمار ثرواتها.					
التمويل التكنولوجي					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
١٥. يوفر البنك خدماته التمويلية لأصحاب المشروعات الصغيرة عبر تطبيقات الهاتف المحمول ومنصات الإنترنت.					
١٦. تقدم منصات القروض الرقمية معلومات تفصيلية عن إمكانيات التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة.					
١٧. تتيح المنصة الرقمية للبنك خدمات التمويل الجماعي لدعم المشروعات الصغيرة.					
١٨. تسهم التكنولوجيا المالية في تسهيل تدوير رؤوس الأموال للمشروعات المتوسطة والصغيرة					
الرقابة المالية التكنولوجية					
١٩. تستخدم التكنولوجيا المالية لضمان التزام المشروعات الصغيرة بالأنظمة والقوانين المصرفية.					
٢٠. تسهم التكنولوجيا المالية في الرقابة على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروعات الصغيرة.					
٢١. تضمن الأدوات التكنولوجية للبنوك موثوقية نظم المعلومات المستخدمة في العمليات المالية للمشروعات الصغيرة.					
٢٢. يعتمد الجهاز على التكنولوجيا لتقييم أصول المشروعات الصغيرة وبرمجياتها وبياناتها المالية.					

القسم الثاني: (المتغير الوسيط): حواجز الاستبعاد المالي

فيما يلي بعض العبارات التي تتعلق بمتغيرات البحث ، من فضلك ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تناسبك، بحيث تحصل العبارة الأعلى موافقة على موافق تماماً (٥)، والأقل موافقة على غير موافق تمامًا (١):

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
الجواجز الجغرافية					
١. تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الإسماعيلية صعوبة في الوصول إلى فروع الجهاز بسبب بُعد المسافة.					
٢. عدم توافر فروع للجهاز قريبة يعوق أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة من استخدام الخدمات المالية.					
٣. يتطلب الوصول إلى أقرب فرع للجهاز وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا لأصحاب المشروعات في الإسماعيلية.					
٤. يُعد نقص التغطية الجغرافية لشبكات الدفع الفوري مشكلة تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة.					
٥. تعاني المناطق الريفية في الإسماعيلية من نقص الخدمات البنكية مقارنة بالمناطق الحضرية.					
الجواجز الإجرائية					
٦. تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة صعوبة في فهم الإجراءات البنكية المتعلقة بفتح الحسابات أو الحصول على القروض.					
٧. تتسم الإجراءات البنكية في محافظة الإسماعيلية بالتعقيد، مما يعوق استخدام الخدمات المالية.					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
٨. طول المدة الزمنية لإنهاء المعاملات البنكية يمثل عائقًا أمام أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.					
٩. يحتاج التعامل مع البنوك إلى مستندات ووثائق متعددة يصعب على أصحاب المشروعات توفيرها بسهولة.					
١٠. يواجه أصحاب المشروعات صعوبة في التعامل مع الأنظمة التكنولوجية المعقدة المستخدمة في البنوك.					
حواجز التسويق					
١١. تعاني المشروعات المتوسطة والصغيرة من نقص الترويج المناسب للخدمات المالية الرقمية المقدمة من البنوك.					
١٢. لا توفر البنوك المعلومات الكافية حول خدماتها التي يمكن أن تفيد المشروعات المتوسطة والصغيرة بالإسماعيلية.					
١٣. الإعلان عن الخدمات المالية الرقمية لا يصل بفعالية إلى أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.					
١٤. ضعف الحملات التسويقية الموجهة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة يجعلهم غير مدركين لفوائد الشمول المالي.					
١٥. تفتقر البنوك إلى استراتيجيات فعالة لتسويق منتجاتها المالية للمشروعات في المناطق الريفية بالإسماعيلية.					
الحواجز الثقافية					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
١٦. يعتقد بعض أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في الإسماعيلية أن التعامل مع البنوك يتعارض مع ثقافتهم أو معتقداتهم.					
١٧. يفضل العديد من أصحاب المشروعات استخدام الطرق التقليدية بدلاً من التعامل مع الخدمات المالية الرقمية.					
١٨. يرى بعض أصحاب المشروعات أن التعاملات البنكية معقدة ولا تتماشى مع ثقافة المجتمع المحلي.					
١٩. عدم الثقة في التكنولوجيا الحديثة يجعل العديد من أصحاب المشروعات يتجنبون استخدامها في معاملاتهم المالية.					
٢٠. قلة الوعي بفوائد الشمول المالي تؤدي إلى عزوف بعض أصحاب المشروعات عن الاستفادة من الخدمات البنكية.					
الحواجز النفسية					
٢١. يشعر بعض أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بالخوف من فقدان أموالهم عند التعامل مع البنوك.					
٢٢. القلق من التعرض للاحتيال الإلكتروني يجعل أصحاب المشروعات يترددون في استخدام الخدمات المالية الرقمية.					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
٢٣. يشعر العديد من أصحاب المشروعات بعدم الأمان عند التعامل مع تطبيقات الدفع عبر الإنترنت.					
٢٤. التردد في الاعتماد على التكنولوجيا البنكية يعوق استخدام المشروعات للخدمات المالية المتاحة.					
٢٥. يعتقد بعض أصحاب المشروعات أن البنوك لا تهتم بمصالحهم، مما يقلل من رغبتهم في التعامل معها.					
حواجز التكلفة					
٢٦. يرى أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة أن تكلفة استخدام الخدمات المالية الرقمية مرتفعة.					
٢٧. الرسوم البنكية على الحسابات والمعاملات تُعد عائقًا أمام أصحاب المشروعات الصغيرة.					
٢٨. تكلفة الانتقال إلى فروع البنوك أو مراكز الخدمة تشكل عبئًا ماليًا على أصحاب المشروعات في الإسماعيلية.					
٢٩. يعتبر البعض أن تكلفة التدريب على استخدام التكنولوجيا المالية عالية وغير مبررة.					
٣٠. يواجه أصحاب المشروعات صعوبة في تحمل التكاليف المرتبطة بتحديث الأنظمة المالية والتكنولوجية.					

القسم الثالث: (المتغير التابع) : الشمول المالي الرقمي

فيما يلي بعض العبارات التي تتعلق بمتغيرات البحث ، من فضلك ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تناسبك، بحيث تحصل العبارة الأعلى موافقة على موافق تماماً (٥)، والأقل موافقة على غير موافق تمامًا (١):

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
استخدام الخدمات المالية الرقمية					
١- تزداد أنواع المنتجات والخدمات المالية المقدمة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمحافظة الإسماعيلية.					
٢- تتزايد عدد العمليات غير النقدية التي يقوم بها أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة عبر البنوك في محافظة الإسماعيلية.					
٣- يزداد الإقبال على المنتجات المالية المقدمة من المنظمات الداعمة للشمول المالي بين أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.					
٤- يمتلك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة معلومات كافية عن الخدمات المالية الرقمية المقدمة من قبل البنوك في إطار الشمول المالي.					
٥- يدعم أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة فكرة الخدمات المالية الرقمية ويقومون بترشيحها للآخرين.					
٦- يخطط أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة للتعامل المستمر مع تكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية التي يشملها الشمول المالي.					
الوصول للخدمات المالية الرقمية					
٧- تساهم البنوك في تسهيل وصول المنتجات المالية لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة					

العبارة	مو افق تماماً (٥)	مو افق (٤)	محايد (٣)	غير مو افق (٢)	غير مو افق تمامًا (١)
بمحافظة الإسماعيلية من خلال ابتكار خدمات مالية تتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم.					
٨- تعمل البنوك على تسهيل وصول المنتجات المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة بالإسماعيلية عن طريق إسناد تلك الخدمات إلى مؤسسات داعمة مثل شركات المحمول وشركات الدفع الفوري.					
٩- يسهم الشمول المالي في تقليص الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير جميع الخدمات المالية لكل فئات أصحاب المشروعات.					
١٠- تتيح البنوك للمشروعات المتوسطة والصغيرة في الإسماعيلية الوصول إلى الخدمات المالية عن طريق تعزيز اللامركزية ومنح المزيد من الصلاحيات للكيانات المساعدة.					
١١- يزداد عدد المؤيدين والمشجعين للشمول المالي الرقمي بين أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في الإسماعيلية.					
١٢- تؤثر الخدمات المالية الرقمية المقدمة على ثقافة أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمحافظة.					
جودة الخدمات المالية الرقمية					
١٣- يثق أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في جودة الخدمات المالية الرقمية المقدمة من البنوك في محافظة الإسماعيلية.					
١٤- يمتلك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة أدلة ملموسة تدعم آرائهم في جودة الخدمات المالية المقدمة لهم.					
١٥- تستجيب البنوك لشكاوى واستفسارات واقتراحات أصحاب المشروعات المتوسطة					

العبارة	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تمامًا (١)
والصغيرة في الإسماعيلية وتأخذ اقتراحاتهم بجدية.					
١٦- تقدم البنوك حماية قانونية مناسبة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بالمحافظة.					
١٧- يشعر أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بتفهم البنوك أثناء تنفيذها للتعليمات الرقابية والقواعد المنظمة.					
١٨- يعبر أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة عن رضاهم عن الوضع المالي الحالي نتيجة الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية المقدمة لهم.					

رابعاً: المتغيرات الديمغرافية والتنظيمية:

النوع: ( ) ذكر ( ) أنثي

المؤهل الدراسي: () دراسات عليا () مؤهل عالى () مؤهل متوسط () مؤهل أقل من المتوسط

عمر المشروع : () أقل من ٥ سنوات () من٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات () ١٠ سنوات فأكثر.

تصنيف المشروع : () صناعى () زراعى () خدمى () تجارى ()